ملخص موجز عن تنمية دارفور:

إستراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار ٢٠١٣-٢٠١٩

This photo and cover photo by Albert González Farran/UNAMID

المحتويات

شكر وعرفان ٦
ملخص تنفيذي ١٢
السياق الدارفوري ١٢
عملية سلام دارفور ١٤
إنبثاق الإستراتيجية ١٥
لبنات البناء المستقلة (المواضعية) لبرامج الإنعاش ١٦
محور السلام والأمن ٦١
إستراتيجية تنمية دارفور ١٦
إستراتيجية تعزيز قاعدة المعرفة ١٩
أهداف إستراتيجية تنمية دارفور الموحدة ١٨
تكامل التنسيق وإطار التمويل ٢٠
الخلاصة ٢١
المخـاطر والإفتراضـات ٢٢
١. تحليل المخاطر ٢٢
١,١الإفتراضات ٢٤
١,١,١ التطورات الإقتصادية في السودان ٢٤
٢,١,١ الوضع السياسي ٢٤
٣,١,١ الدخول و التحرك ٢٤
٤,١,١ جودة البيانات ٢٥
٥,١,١ إنعدام الأمن ٢٥
٦,١,١ التحديات البيئية ٢٥
٧,١,١ المانحون ٢٥
٢,١ المخاطر ٢٥
مصفوفة المخاطر التي حددتها أجهزة الحكم المحلي وزعماء المجتمعات المحلية ٢٨
١,٢,١ الإلتزام السياسي ٣١
٢,٢,١ الأسس القانونية لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ٣١
٣,٢,١ السماح بالدخول و التحرك للتنفيذ والمراقبة ٣١
٤,٢,١ التمثيل غير المتوازن والتسييس المتوهم ٣١
٥,٢,١ قدرة الحكم المحلي على الإمتصاص ٣٢
٦,٢,١ إنعدام الأمن ٣٤

للمزيد من المعلومات عن إستراتيجية تنمية دارفور يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
www.darfurconference.com

٧,٢,١ إنعدام تسلسل المشاريع أو البرامج: خلق هياكل متوازية ٣٤
٨,٢,١ التوقعات والمسؤوليات على مستوى الحكومة والمجتمع ٣٢
الأنشطة التأسيسية وقصيرة الأجل ٣٥
آلية التمويل وهيكل إدارة استراتيجية تنمية دارفور ٥٠
١. الهيكل الاداري لإستراتيجية تنمية دارفور- إطار متكامل ٥٠
الدروس المستفادة من التجارب الدولية لجهود الإنعاش ٥٠
إدارة التوقعات ٥٢
تحديد الأولويات ٥٢
الوضوح ٥٢
٢. آلية التمويل ٥٣
صندوق دارفور ٥٤
٣. صندوق درفور الإئتماني: التفاصيل وإجراءات الإنشاء ٥٥
٣,١. إنشاء صندوق دارفور ٥٥
الخطوات الرئيسية لإنشاء الصندوق ٥٦
٣,٢. بدء سريع بتدابيرعالية ٥٦
٤. مراقبة وضمان ضبط الجودة ٥٧
٥. متابعة ما بعد المؤتمر ٥٩

Photo by Olivier Chassot/UNAMID

or the Adoption o
oha 13 Sha'ban 1432 AH, corresponding
الوسيط القطري
QATAR MEDIATOR
جمهورية السودان
REPUBLIC OF SUDAN

شكر وعرفان

حكومة السودان

يسر حكومة السودان أن تقدم لكم برنامج تنمية دارفور :استراتيجية الانعاش وإعادة الإعمار والتي تمثل النتائج الرئيسية لاعمال اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور التي تمت وفقاً للمادة(٣٢) من وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

وتعكس الوثيقة الجهود الهائلة التي بذلتها جميع الجهات المعنية لضمان الخروج باستراتيجية محكمة للتنمية المستدامة في إقليم دارفور .ويسر حكومة السودان أن تعبرعن بالغ امتنانها للدعم الفني والمالي المقدم من الشركاء الدوليين لإنجاز عمليات اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور ،ومن هنا نتقدم بخالص شكرنا وإمتنانا الخاص لدولة قطر لدعمهم السخي الذي لا يقدر بثمن لإرساء السلام والانعاش والتنمية في دارفور ،كما نشيد أيضاً بالدور القيادي المقدر الذي لعبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم احتياجات دارفور الحقيقية وصياغة التقرير النهائي ،كما نتوجه بخالص شكرنا إلى كل من لعب دوراً في هذه العملية يرجى الاطلاع على قائمة المشاركين في اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات التالية.

أننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى التزامنا التام بتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور ودعمنا المتواصل لعملية السلام والتنمية في إقليم دارفور .بيد أننا ندرك المخاطر والاحتمالات والعقبات التي تحيط بتنفيذ هذه الوثيقة والتي لا ينبغي تجاهلها .ومن أجل ضمان جني ثمار توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور ٢٠١١ونتائج أعمال اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور٢٠١٢- ٢٠١٣في وقت مبكر فلا بد أن تمضي مساعي انجاز مشاريع التنمية والانعاش المفصلة في هذه الوثيقة جنبا إلى جنب للوفاء بالتطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعب دارفور.

لقد تعهدت حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات الفنية والرقابية المتفق عليها ضمن وثيقة الدوحة لسلام دارفور ،بما في ذلك بذل كل جهد ممكن لتعزيز وتوفير بالبيئة الملاءمة لتنفيذ كافة الأعمال المشار إليها ،آخذين في الإعتبار ما تتطلبه هذه من صرامة في التنفيذ لتشجيع مزيد من الأطراف للتوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور ،مع وعدنا ايضاً بالعمل على تيسير كل السبل الممكنة للوصول إلى كافة أنحاء دارفور.

على الرغم من تدابير التقشف الوطنية التي تبنتها الدولة ،إلا أننا قمنا مؤخراً بتسليم خطاب اعتماد بمبلغ ٨٠٠مليون جنيه سوداني أي ما يعادل١٦٥ مليون دولاراً أمريكياً من إجمالي الدعم الذي التزمنا به ،وتجري التدابير حالياً لضمان الوفاء بإلتزامنا المالي الكامل والبالغ قدره ٢٦٥ مليون دولار أمريكي، لدعم صناديق التنمية في دارفور ،وتسديد ذلك على مدى السنوات الست المقبلة .إننا ومع وفائنا بالتزامنا ،نهيب بجميع الشركاء الدوليين وحكومات الدول ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية وصناديق القطاع الخاص ،دعم مساعي الانعاش وإعادة الإعمار والتنمية الجادة في دارفور.

سعادة السيد/علي عثمان محمد طه
نائب رئيس الجمهورية

دولة قطر

ترحب دولة قطر بعرض تنمية دارفور: استراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار. إن الاستراتيجية المعروضة هنا تقدم لمؤتمر المانحين الدوليين المنعقد في الدوحة بدولة قطر خلفية فنية عن إعادة الإعمار والتنمية في دارفور. أنه ليسرنا أن ندعم أعمال تنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور من خلال اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور وعبر المؤتمر الدولي للمانحين، مؤكدين بإن مشاركتنا سوف تتواصل في السنوات التالية. إن هذه الاستراتيجية تمثل فرصة لإعادة تأكيد التزام العالم تجاه شعب دارفور. إننا وإن سعينا إلى احداث التغيير بتقديم الدعم المالي أو التنسيق للمؤتمر الدولي، لا نعد أنفسنا إلا أحد الشركاء العديدين الآخرين الذين يجب التنسيق والتضامن فيما بينهم للوفاء بتعهداتهم للمساعدة في إعادة تعمير دارفور. إن إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في دارفور سوف تتم بتنفيذ الاستراتيجية المقدمة في هذا التقرير وبتفاني حكومة السودان والمجتمع الدولي تجاه تنفيذ ذلك.

معالي/أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود
نائب رئيس الوزراء

السلطة الإقليمية لدارفور

يسر السلطة الإقليمية لدارفور أن تقدم لكم وبكل فخر تنمية دارفور: استراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار. لقد استند هذا التقرير الاحتياجات الأساسية التي تم استنباطها من المشاورات الواسعة التي تمت مع المشاركين الذين يمثلون الشرائح الأكثر تضررا من النزاع في دارفور، وكذلك مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. يقدم هذا التقرير رؤية واضحة لمستقبل دارفور الزاهر، مستفيدين من تجارب الماضي، وآخذين في الاعتبار الأحداث التي وقعت منذ التوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور، فإننا الآن نتوجه بأنظارنا نحو آفاق المستقبل العامر بالنماء في ظل السلام. وبإجماع الجميع، فإن مواصلة الطريق إلى الأمام من أجل التنمية في دارفور يعتبر أحد أصعب التحديات – لكن الأهداف المبينة في هذا التقرير، قابلة للتحقيق بالكامل بتضامن شركائنا الوطنيين والدوليين. لقد تعززت ثقتنا من خلال الدعم المتواصل الذي ظلت تتلقاه دارفور حتى يومنا هذا، وآمالنا الحالية مرهونة بتنفيذ الاستراتيجية المقدمة في هذا التقرير وبدعمكم المتواصل لتحقيق ذلك. إننا نلتزم بأن نتيح لشركاء الدوليين والمحليين إمكانية الوصول غير المقيد إلى كافة أنحاء دارفور وتقديم كل المساعدات الممكنة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

يسر السلطة الإقليمية لدارفور أن تتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل فرد ولكل وكالة أو مؤسسة أوجهة عملت بجد لتحقيق نتائج اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور ٢٠١٢-٢٠١٣ والخروج بهذه الاستراتيجية، أولئك الذين أدى تفانيهم إلى تحقيق مشاركتكم في مؤتمر المانحين الدولي لدارفور. وبشكل تعاوني، فإن المساهمات الناتجة عن هذا المؤتمر سوف تنعكس ايجاباً بتحقيق آمال عراض في مستقبل أكثر إشراقا لأبناء دارفور.

التيجاني سيسي أتيم
رئيس السلطة الإقليمية لدارفور

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إننا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يعمل بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين من الوكالات والصناديق والبرامج، نؤكد التزامنا الجماعي بتنمية دارفور. فنحن نرى أن تنمية دارفور: استراتيجية إعادة الإعمار تنطوي على فرص نادرة لتلبية أكثر الإحتياجات الملحة والتي ستعزز استمرارية جهود تحقيق التنمية العاجلة وطويلة الأجل في دارفور. إن هذه الاستراتيجية هي إنعكاس لاحتياجات وتطلعات شعب دارفور الحقيقية، كما ستساهم في تحقيق التنمية الشاملة في السودان، وستعزز السلام في المنطقة وخارجها.

لقد تعهدنا بالعمل مع الأطراف الوطنية والمحلية لضمان تحقيق أولويات هذه الاستراتيجية. لكن بلوغ هذه النتيجة لن يتسنى إلا بتعاون جميع الأطراف لمواجهة العديد من التحديات القائمة حالياً أوالمرتقبة. وحتى تتمكن الأمم المتحدة تحقيق الشراكة المرجوة بشكل فعال، فإنه يتحم توفر البيئة المواتية لذلك في دارفور وأن تتوفر جملة أمور تسمح بحرية التنقل للتفاعل مع الشركاء المحليين والدوليين والوصول إلى المصادر الأساسية بسهولة ودون عوائق. نحن واثقون من أن هذه البيئة التمكينية هي محط عقول وخطط كل المهتمين، وأن إنجاز المهمات المقبلة في غيابها ستكون مسألة صعبة، ولا يمكن أن تتحقق بدونها تطلعات شعب دارفور والسودانيين عموماً على الوجه الأكمل.

نود أن نشكر حكومة السودان والسلطة الإقليمية لدافور، لقيادتهم لهذا العمل بشكل متسق وبناء. كما نشكر الحكومة القطرية على دعمها السخي والدؤوب ونتوجه بالشكر إلى كافة الوكالات والأفراد الذين قدموا مساهمات قيمة وقوية لإعداد الاستراتيجية. وأخيرا، نقدم شكرنا العميق لشعب دارفور، الذي عانى الكثير، والكثير، والذي يتوقع منا الكثير. ونحن نأمل ونعمل على تحقق كل توقعاتهم بكل ما أوتينا من قوة ووسيلة.

علي الزعتري
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة للشئون التنموية والإنسانية في السودان

بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور (اليوناميد)

أعمال اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي بلغت غايتها بالخروج بوثيقة تنمية دارفور:

استراتيجية الانعاش وإعادة الإعمار، تعتبر خطوة هامة في تنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور وأساس متين للتدابير الملموسة نحو الانعاش والتنمية في دارفور. إن الدعم الفني واللوجستي الذي قدمته اليوناميد لعمليات اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور بشكل خاص ولتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور بشكل عام يتماشى مع التفويض الممنوح لها.

ويدل الدعم على الالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي لوثيقة الدوحة لسلام دارفور، على النحو الموضح في مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وقرارات مجلس الأمن الدولي. إن هذه الثوابت تتخذ من وثيقة الدوحة لسلام دارفور خطوة هامة إلى الأمام في مسيرة عملية سلام دارفور والأساس لتحقيق تسوية شاملة للصراع في دارفور، وهي بذلك تدعو اليوناميد لدعم عمليات تنفيذها و الأطراف الأخرى للوفاء بالتزاماتهم التي تعهدوا بها للوثيقة.

إن هذه الوثيقة الاستراتيجية تمثل الرؤية الكلية للتنمية والانعاش الاقتصادي لشعب دارفور، بصفتهم أصحاب المصلحة ولآمال شركائهم من المجتمع الدولي، وهي تعزز أسس مشاركة اليوناميد ومساعدتها المستمرة لعملية السلام من خلال، وعلى وجه الخصوص، إطار استراتيجية العمل المتكاملة لمنظومة الأمم المتحدة الداعمة لتوصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور بشكل كبير والتي تم تطويرها بصورة مشتركة من قبل البعثة وفريق الأمم المتحدة

بالسودان إن اليوناميد تشجع التنفيذ الزمني الدقيق والفعال لاستراتيجية تنمية دارفور المقدمة في هذه الوثيقة، من أجل تحقيق السلام الشامل والتنمية المستدامة في دارفور. وسوف تواصل اليوناميد تقديم الدعم اللوجستي والمشورة الفنية اللازمين لبلوغ هذه الاهدف.

عائشتو ميناودو سليماني
القائم بأعمال البعثة المشتركة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة
الممثل الخاص/رئيس يوناميد وكبير الوسطاء للبعثة المشتركة للاتحاد
الافريقي والامم المتحدة المؤقتة لدارفور

شكر وتقدير خاص

يسر السيد التيجاني سيسي رئيس السلطة الإقليمية لدارفور أن يتقدم بالشكر والتقدير الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقيادتها للعملية ورياداتها للجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور. فقد ابدى فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور منتهى الاحتراف والمرونة وأمضوا الساعات الطوال من أجل صقل وتقديم نتائج عمليات اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور وإجراء المشاورات في ولايات دارفور، والخروج بإطار تنمية دارفور: استراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار، ودعم مؤتمر المانحين الدولي لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور.

كما تتوجه السلطة الإقليمية لدارفور بالشكر إلى السيد علي الزعتري الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة وإلى سيد اقا (المدير القطري لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي) على التزامهم ودعمهم المتواصل لأعمال السلطة الإقليمية لدارفور وتوجيهها في جميع مراحل عملياتها.

كما تتوجه السلطة الإقليمة لدارفور بوافرالشكر والتقدير إلى السيد أمين شرقاوي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الذي كان على رأس برنامج العمل والمنسق العام للجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور ومؤتمر الدوحة الدولي لدارفور، والذي قام بالقيادة والتوجيه، والتركيز على تحقيق المهام وتوفيرمدخلات الاستراتيجية وإلى السيد بونتوس أوريشتد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) نائب المنسق العام للجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور، الذي قدم دعما مميزاً للجنة وتحليلا للصراعً بمستوى عالي الجودة، وإلى بول سيموندز، المنسق الفني للجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور، الذي قام بتقديم كافة التوجيهات الموضوعية والمواضعية، وقاد حلقات عمل التشاورات بولايات دارفو وأشرف على صياغة تنمية دارفور: استراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار.

تنمية دارفور: تم إعداد استراتيجية الانعاش وإعادة الإعمار بواسطة بول سيموندز ومارغريت زيمرمان. لقد أعد بول ومارغريت تحليلات خلفية ممتازة عن دارفور، وأولويات المنطقة واستراتيجية التنمية الشاملة في فترة قصيرة من الزمن، متغلباً على العديد من التحديات والقيود. إن جهودهم

Photo by Albert González Farran/UNAMID

المبذولة تستحق الثناء حقاً، جنبا إلى جنب مع قادة فرق اللجان المواضعية المسؤولين عن رفع التقارير المواضعية المنفردة والمقدمة في شكل ملاحق لهذه الاستراتيجية. وقد تم توفيرالدعم الفني لجميع نواحي ومراحل إعداد هذا التقرير وللمؤتمر الدولي، بواسطة كيري هيسلوب.

الشكر والتقدير للبنك الدولي الذي ساهم في وضع آلية التمويل والهيكل الإداري وتوحيد أطر النتائج وكتابة النتائج في القسم الثالث.

شكرنا الخاص لهؤلاء، لمساهماتهم المقدرة: د. أبو بكر حسين وفريقه من معهد دراسات التنمية والبحوث بجامعة الخرطوم، الذين قاموا بتقدير التكاليف وتقديم الخبرات المالية؛ ريان البوني لوضع اللمسات الأخيرة على التقرير والرسومات، وتخطيط موقع الشبكة العالمي للتنمية؛ حنا شميت، وعمر رحيم واريبل روبين على إعداد الفيلم القصير وتصميم الموقع بشبكة الإنترنت ومارتا سفاري وعدن علي لتقديم الدعم اللوجستي لعمليات المشاورات في ولايات دارفور وتشاد؛ وإلى بعثة اليوناميد لدعمهم اللوجستي لعمليات المشاورات في ولايات دارفور وتشاد ، وإلى غيتاشيو طاهر وكيج بانسيكا والفاتح صديق ونسرين عبد الباري فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب منع الأزمات والإنعاش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولفريق المكتب الإقليمي للدول العربية في نيويورك لاستعراضهم المدروس والدقيق والتعليق على التقرير.

ما كان لأعمال اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور وهذا التقرير أن يتحققا دون الدعم المالي الكبير من هيئة المعونة الأمريكية، مشكورين ومقدرين.

كما تتقدم السلطة الإقليمية لدارفور بصوت الشكر وبوجه خاص للدكتور أحمد بن محمد المريخي، مدير إدارة الوكالة الدولية للتنمية بوزارة خارجية دولة قطر على توجيهاته وتنسيقه لمؤتمر المانحين الدولي لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، والذي ما كان للمؤتمر بدون جهوده أن يقوم. كما نعرب عن امتناننا للمهندس شاهين علي الكعبي، بوزارة الخارجية القطرية على نصائحه ومتابعته لتنفيذ المؤتمر.

تتوجه السلطة الإقليمية لدارفور بخالص الشكر والتقدير إلى دولة قطر لقيادتها للجنة التوجيه، وإلى أعضائها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الأفريقي للتنمية، اليونميد، والبنك الدولي وحكومة السودان على توجيهاته للعملية. مع تقدير خاص لجهودهم الهائلة الممتدة منذ المرحلة الأولى إلى حين انطلاق العملية وتفانيهم المستمر في متابعتها إلى ان تحقق لها النجاح. كما تشكر السلطة الإقليمية لدارفور أعضاء لجنة التنسيق والتخطيط، على أفكارهم ووقتهم الثمين في المراحل الأولى من إعداد اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور، لبرنامج تنمية دارفور: استراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار والتي ما كانت لتتحقق دون جهودهم المقدرة..

ونتوجه أخيرا بالشكر والتقدير إلى فريق السلطة الإقليمية لدارفور وفريق اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور وبوجه خاص إلى السيد الوزير تاج الدين بشير نيام الذي قاد عمليات اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور

وأشرف على مشاورات دارفور وتشاد. حيث أبحر إلى بر الأمان بجدارة متجاوزاً العديد من العقبات، متدخلاً عند الضرورة لتسهيل مجريات هذه العملية.

الشكر موصول لفريقه ولأداء السيد موسى إبراهيم المنقطع النظير(معار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسلطة الإقليمية لدارفور) على مداخلاته ودعمه وتنسيقه ودوره في مساعدة وتسهيل مهام معالي الوزير نيام وفريق السلطة الاقليمية لدارفور.

الشكر والتقدير أيضاً موصول إلى بخيت إسماعيل ومعتز ابراهيم من السلطة الإقليمية لدارفور لدعمهم المتواصل لهذه العملية.

Photo by Albert González Farran/UNAMID

ملخص تنفيذي

بعد عقد من الصراع والتشريد، عززت وثيقة الدوحة لسلام دارفور ٢٠١١، عملية السلام وأرست الأساس للتعافي وإعادة إعمار دارفور. لقد أجمعت السلطة الإقليمية لدارفور، وحكومة السودان والمجتمع الدولي بضرورة الحاجة إلى وجود إستراتيجية منسقة وشاملة لدعم السلام والتنمية في المنطقة. ووفقا لأحكام وثيقة الدوحة لسلام دارفور، كونت في الجزء الأخير من عام ٢٠١٢ لجنة التقييم المشتركة لإحتياجات دارفور الحقيقية والتي أحاطت بإحتياجات وأولويات المجتمعات، والتي تم تحديدها عبر ورش عمل تشاورية مكثفة، في ولايات دارفور الخمس وعبر الإجتماع مع تجمعات اللاجئين في تشاد، والتي إنبثقت منها إستراتيجية تنمية دارفور. إن الإستراتيجية المعروضة هنا تقدم تسلسلاً لخطة منسقة وشاملة ومنصفة وتنمية تشاركية حيوية مستدامة لنقل دارفور من دائرة الصراع والفقر إلى مستقبل مستقر ومزدهر. إن مؤتمر المانحين الدولي لدارفور والذي سيعقد في الدوحة في الفترة من ٧-٨ أبريل ٢٠١٣ يؤكد إلتزام العالم لشعب دارفور بالعمل على إستقرار المنطقة.

السياق الدارفوري

لقد كانت دارفور ولأمد طويل بأنها أرض يمزقها سوء التفاهم والصراعات وإنعدام الأمن. إن العوامل الكامنة و المسببة لهذه المشاكل معقدة ومتداولة في المسارح المحلية والإقليمية والوطنية والدولية على حد سواء. إنفجرت التوترات من خلال تسعينات القرن الماضي وبدأ الصراع يكبر في عام ٢٠٠٣، عندما تحولت جماعات الدفاع عن النفس إلى مليشيات عسكرية للمقاومة المسلحة وبدأ صراع كبير عمل على تدمير دارفور على مدى السنوات الثلاث التالية. وأدى ذلك إلى نزوح حوالي ١,٧ مليون شخص، وكذلك إلى لجوء أكثر من ٢٨٠،٠٠٠ شخص، ولا سيما القبائل غير العربية من ولايات دارفور، إلى تشاد كلاجئين. ويمكن القول بأن ما يقدر بـ ٨ ملايين شخص تقريبا من مختلف سكان دارفور قد تأثروا بسبب الصراع. وقد شهد كل مجتمع من المجتمعات، سواء كان من المزارعين الريفيين المستقرين والرعاة الرحل وعمال القطاع العام أو سكان المناطق الحضرية، تدهورا في سبل معيشتهم فضلاً عن ٢ مليون آخرين ما زالوا في عداد المشردين، بمن فيهم اللاجئون حيث فقد ٨٠٪ منهم كل ما يملك وعانوا من حرية

التنقل وتهديد أمنهم الشخصي، وتدهورت الخدمات العامة الحكومية وخاصة الصحة والتعليم وخدمات المياه للمجتمعات الريفية بشكل يفوق طاقتها أو توقفت تماماً في كثير من الأحيان. لقد أضر الصراع بالمجتمعات ودمر البنية التحتية، وقلص الأسواق وعطل التجارة، والعمالة إلى حد كبير، وتآكلت الثقة في الإستثمار وتضاءلت التنمية التي تحتاج إليها المنطقة بشكل حاد وأصبح ما يقرب من ٣٨٪ من مجموع سكان دارفور، أكثر من ٣ ملايين شخص، يتلقون شكل من أشكال المعونة الغذائية الشهرية طوال العقد الماضي.

فضلاً عن تدهور إقتصاد دارفور بسبب الصراع الهائل على مدى السنوات العشر الماضية، يعاني اقتصاد السودان حالياً عقبات صعبة من جراء الأزمة الإقتصادية الكبرى الناجمة عن فقدان عائدات النفط بسبب إنفصال جنوب السودان، والتي أدت إلى تدهور الإقتصاد بنسبة ٣,٣٪ في عام ٢٠١١ وإلى ١١,١٪ في عام ٢٠١٢، وكان من المتوقع أن يصل العجز المالي الإجمالي إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠١٢. الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة مالية في ميزانية عام ٢٠١٣ تقدر بـ ٢,١ مليار دولار (١٠ مليار جنيه سوداني) أى ما يعادل ثلث الميزانية تماماً.

الإصلاحات السياسية التي إعتمدتها الحكومة في يونيو ٢٠١٢ والتي تتضمن إجراءات التقشف اللازمة وتنفيذ الاتفاق الأخير مع جنوب السودان والقضايا ذات الصلة بالنفط ينبغي أن تؤدي إلى تحسن تدريجي في ظروف السودان الإقتصادية والمالية خلال عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن إنتعاش السودان يتطلب وبشكل حاسم المواظبة على الإنضباط المالي، وخاصة تحديد الأولويات بعناية والإنفاق الجاري والتنمية. العوامل آنفة الذكر سوف تحد من قدرة الحكومة على دعم برامج الإنعاش وإعادة الإعمار في دارفور من مواردها الخاصة.

كلى السياقين الكلي والإقليمي يشكلان مدعاة للقلق. وتعد مستويات الفقر في دارفور أحد أعلى المعدلات في البلاد، إذ يعيش ما يقرب من ثلثي عدد السكان تحت خط الفقر.

إن مؤشرات التنمية البشرية في دارفور هي من بين أسوأ المؤشرات في أفريقيا وأن مستويات الفقر في السودان هي من بين أعلى المعدلات، حيث يقع ما يقرب من ثلثي سكان دارفور تحت خط الفقر. إن عدم توفيرالخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه ليست فقط بسبب الصراع الدائر هناك فحسب بل أيضاً بسبب الموارد البشرية والمالية المحدودة في المنطقة. فقبل نشوب الصراع وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة الماضية، تلقت ولايات دارفور أقل من نصف مخصصات ميزانياتها المالية مقارنة بتلك المخصصة للولايات ذات الكثافة السكانية والإدارات المماثلة. هذا إلى جانب أوجه القصور في الإدارة الإتحادية والشرطة والأمن والقضاء، الأمر الذي أتاح مواصلة إدعاءات التهميش.

تعتمد المنطقة وبشكل لافت للنظر على هذه التحويلات المالية الإتحادية، وقد تعثرت إيرادات الولاية بسبب إنعدام الأمن وأصبحت تساهم بأقل من ٢٠٪ من الموارد المالية

المتاحة. ومن المتوقع أن تتفاقم الحالة بشكل أكبر بعد تشكيل ولايتين إضافيتين في دارفور في بداية عام ٢٠١٢. ومجملاً فإن الإنفاق على التنمية في ولايات دارفور أقل بنسبة النصف مقارنة بولايات أخرى في السودان. هذا التفاوت في عدم عدالة الحكومة في تقديم الحصص بحاجة أيضا إلى الإشارة إليه في عام ٢٠١٣، جنبا إلى جنب مع الصناديق الخاصة التي تم الإلتزام بها تحت مظلة وثيقة الدوحة لسلام دارفور، من أجل الدعم والمحافظة على التنمية الطويلة الأجل في دارفور.

عملية سلام دارفور

إستدعت الظروف العديدة والمختلفة التي أسهمت في الصراع اللجوء إلى عملية سلام معقدة وطويلة، بدأت في نجامينا في عام ٢٠٠٣، وتواصلت في أبوجا في عام ٢٠٠٦ وبلغت ذروتها في الدوحة في عام ٢٠٠٩. لقد أدى تشريد نسبة كبيرة من السكان، وتقطع سبل العيش وإنعدام الأمن إلى أعاقة الإستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية، وبالتالي خنق الإنعاش والتنمية في المنطقة المحاصرة – وتفاقمت الحالة بسبب عدم تنفيذ إتفاقات السلام الموقعة. وقد تحقق أخيرا بعد أشهر من المفاوضات المكثفة بين الجماعات المتمردة والحكومة السودانية الوصول إلى إتفاقية السلام الشامل الثانية في قطر في يوليو٢٠١٢ والتي إنبثقت منها: وثيقة الدوحة لسلام دارفور. وفي حين أنها في المقام الأول إتفاق بين حركة التحرير والعدالة والحكومة، واصل الموقعون على دعوة الحركات والأطراف الفاعلة الأخرى للإنضمام و التوقيع على الإتفاقية.

حددت المادة ٣١ من وثيقة الدوحة لسلام دارفور الأهداف الرئيسية لمرحلة ما بعد الصراع لتنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي والتنمية، وتسلط الضوء على أن الإستراتيجية:

"ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهداف قصيرة ومتوسطة المدى في مجالات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والبناء والتنمية، مع مراعاة الإحتياجات الملحة، والحاجة إلى وضع الأساس لتنمية طويلة المدى. و إيلاء عناية خاصة للبرامج والمشروعات التي تسمح لدارفور بتسريع الإنتقال من وضع الإغاثة إلى التنمية"

إن الأوضاع على أرض الواقع غالبا ما تكون صعبة والسلام هشاً، ولكن اللجنة المشتركة للتحقق من إحتياجات دارفور الحقيقية قامت ببلورة وتقييم كل الإحتياجات الحقيقية لشعب دارفور من جميع النواحي. وقد لا يكون هناك وقت للوفاء بالشروط المثالية التي وضعت لتحقيق إنعاش دارفور. ومع ذلك، لا ينبغي أن يذهب الزخم الذي جمعته هباء. إن التأخير لا يؤدي إلا إلى زيادة صعوبة تحقيق الإنعاش: لقد ارتفع عدد سكان دارفور إلى أكثر من الضعف في غضون السنوات الـ ٢٥ الماضية، ونظراً إلى الصراع إنعدم الإستثمار وترعرعت أجيال من الشباب الذين نشأوا في المعسكرات المحصورة، مفتقرين للمهارات ومعتمدين على المساعدات والإعانات.

إن القلق الكبير الذي يساور النازحين يتعلق بأراضيهم التي تم الإستيلاء عليها بواسطة الغرباء وهي القضية الأكثر صعوبة في العلاج، حيث أصبحت هذه الأراضي حكراً بمرور الوقت والإستخدام، في حين يتواصل التدهورالبيئي بسبب الأوضاع الإقتصادية وأنه سوف يتفاقم بالطبع طالما لم يتم إتخاذ تدابير تصحيحية وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان صيانة الإستجابة الدولية للإغاثة الموجهة للإحتياجات الإنسانية في دارفور دون وجود خطة إيجابية للمستقبل. عندما تم التوقيع على إتفاقية سلام دارفور في أبوجا في عام ٢٠٠٦ من قبل أحد اطراف الصراع القوية أجرت لجنة تقييم إحتياجات دارفور أولى أعمالها المكثفة – لكن المجتمع الدولي وصف الوضع آن ذلك بأنه «لا يفضي إلى التنمية » و بناء على ذلك تم التخلي عن توصيات اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور، وتوقفت مسيرة السلام؛ تواصلت الأزمات وعدم الإستقرار لمدة ستة سنوات أخرى. قد لا تكون الظروف الحالية مثالية مرة أخرى، ولكن ما يهم في الأمر أن الشعب على إستعداد للتغيير، ويتطلع إلى قرار حاسم وأنه يحتاج إلى المساعدات الدولية للتغلب على مخاوفه المتعلقة بالمياه والتعليم والأمن والرعاية الصحية المدعومة بنظام مؤسسي متقدم للسلطة وحكم القانون، وتنمية القطاع الخاص وإدارة الموارد الطبيعية، ليس كضرورة إنسانية فحسب بل وللتمتع بحياة مستقرة هنية. إن تسويف هذا الإنعاش إلى أن تكتمل مجموعة من شروط «الكمال» سيكون خطأ مأساويا.

أن توفير الغذاء والمعونات الأخرى على المدى الطويل يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطيل وإطالة أمد إنعاش الأنشطة الإقتصادية العادية. وفي دارفور، فإن العديد من الإقتصاديات الحضرية

تنعم الآن وإلى حد كبير بخدمة الجهود الإنسانية. ويتمتع سكان مخيمات النازحين والمناطق الحضرية بخدمات عالية المستوى لم ينعموا بها حتى في فترة ما قبل إندلاع النزاع. إن الواقع الذي يواجه دارفور الآن هو أن العديد من أهالي دارفور أصبحوا يعتمدون بشكل متزايد على هذه المساعدات "المنقذة للحياة" والتي إعتادوا عليها لوقت طويل.

إن المسألة الرئيسية التي تطرقت إليها وثيقة الدوحة لسلام دارفور هي ضرورة الإعتراف بأن تقديم المساعدات لدارفور يجب أن يتطور. وبالتالي فإن النقلة من حالة تلقي الإغاثة إلى التنمية تعتبر أمراً ضرورياً وتكاملياً لا يتجزأ. ونظرا لإنعدام الأمن في دارفور لفترة طويلة، فإن مفهوم غالبية أطراف المساعدات الدولية يهدف في الغالب إلى دعم ومساعدة السكان المشردين. وعلى كل فإن هذه المساعدات المتمثلة في الإغاثة الطويلة الأجل لم تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، كما أنها لم تمكن شعب دارفور وحكومته من إسترداد عافيته وبناءه.

الكثير من الدراسات إهتمت وأشارت إلى أولئك المليوني شخص الذين نزحوا إلى الداخل ولكن القليل منها فقط التي تناولت مسألة المجتمعات التي تم تجزئتها أو تلك التي تعرضت للتدمير. ولا يتثنى لبرنامج الإنعاش معالجة مشاكل المليوني شخص كل على حدة، ولكن يمكنه أن يستهدف إحتياجات إعادة الإعمار وتوفير خدمات واسعة النطاق للمجتمعات والمناطق المتأثرة بالنزاع في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس. كما يمكنه أن يعالج مسائل إعادة التأهيل وإصلاح سبل العيش بالذات في مجتمعات التعايش السلمي. ويمكنه أن يحسن أساليب الحكم على مستوى المحليات والولايات للتمكن من تقديم الخدمات ومعالجة قضايا الأراضي والتعويضات والسلام، وترسيخ سيادة القانون والإستقرار التي تعد عوامل حيوية للتنمية المستدامة، وهذا ما تسعى إستراتيجية تنمية دارفور إلى تحقيقه بالتحديد.

إنبثاق الإستراتيجية

حددت المادة ٣١ من وثيقة الدوحة لسلام دارفور الأهداف طويلة الأجل وأهداف إستراتيجية تنمية دارفور. والتي تشتمل على جملة من الأمور منها: الحاجة إلى إعادة السلام والأمن والاستقرار الإجتماعي، وتحسين الأداء الحكومي على جميع المستويات، وتعزيز الإدارة الأهلية، وإعادة التأهيل، وإعادة بناء البنية التحتية والمادية والمؤسسية والإجتماعية في مرحلة ما بعد الصراع في دارفور، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة لمؤسسات التعليم والصحة، وخاصة الجامعات، من أجل تحويل دارفور إلى مجتمع متطور من حيث التكنولوجيا والصناعة والزراعة والتجارة.

لتحقيق هذه الأهداف السامية، أشارت المادة ٣٢ من وثيقة الدوحة لسلام دارفور على إعتماد تكوين اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور، والتي بدأت نشاطها في أغسطس ٢٠١٢، بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية والمحددة في المادة ٣١، فشكلت ١٠ فرق عمل مواضيعية. تتألف هذه الفرق من كالات و منظمات رئيسية وأخرى داعمة و مساعدة، وتضم ممثلين من منظمات الأمم المتحدة الفنية الدولية وبعض المؤسسات المالية الدولية والأطراف المانحة. وشكل الخبراء الفنيون السودانيون، وخاصة الخبراء من أبناء دارفور، جزءا أساسياً من كل مجموعة مواضيعية. وإستعرضت كل مجموعة عمل مواضيعية الدراسات والتقارير المتاحة – بدءا بوثائق اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور منذ ٢٠٠٦، ثم الدراسات والميزانيات والخطط والتقارير للفترة منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن – وأعدت تحليلاتها المستقلة عن الوضع.

أعقب ذلك قيام اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور بعقد ورش عمل تشاورية على مستوى ولايات دارفور من أجل وضع إستراتيجية واسعة التمثيل، قوية ومأمونة، في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٢. والتي تم تنظيمها بمساعدة بعض الأفراد الذين تم إختيارهم على وجه التحديد من قبل كل حكومة ولاية، وإستندت اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور في عملها على قاعدة متنوعة من المشاركين في كل ورشة عمل بكل ولاية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية، الإدارة الأهلية والمزارعين والرعاة والنازحين والسكان في الحضر والريف على حد سواء، إلى جانب التمثيل الكامل من كل سلطة حكومية محلية أو وزارة ولائية. أما اللاجئون فقد جمعت حصيلة اللقاء بهم عبر إجتماع منفصل عقد في أبيشي- تشاد، في ديسمبر ٢٠١٢. وقد حددت ورش العمل خمس إحتياجات و أولويات هامة لكل محور مواضيعي والتي تم دمجها بعد ذلك في إطار واحد لإحتساب تكاليف غايات التنمية الشاملة المستهدفة والنتائج المتوقعة للسنوات الست المقبلة. وسيتابع ذلك بواسطة أنشطة مراقبة ضرورية لتحقيق الانعاش وإعادة الإعمار

في دارفور. وهذا يؤكد على الخطوات العملية والتدريجية لبلوغ أهداف المادة ٣١ قصيرة ومتوسطة الأجل.

بعد إنتهاء ورش العمل، جمعت الوكالات الرئيسية والداعمة التقارير العشرة التي أعدتها الفرق العاملة وقدمت كملاحق لإستراتيجية تنمية دارفور الشاملة. هذه التقارير ذات التفاصيل البالغة الدقة الخاصة بالقطاعات المحددة، وتحديات الأوضاع تمثل الأهداف التي حددها المشاركون والوكالات والتكلفة المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي حين تتمحور هذه التقارير حسب الموضوع، من المهم أن نتذكر أن الصراع في دارفور له أصول متعددة. وإذا كان علينا معالجة الأسباب الجذرية على نحو كاف، ينبغي أن تكون أي إستراتيجية معدة للإنعاش "متكاملة وشاملة". تتمع مختلف الإدارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بتفويضات محددة، وعلى الخبرة وهذا يشترط التعامل مع المشاكل وفقاً للقطاعات المحددة فقط، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إنعدام التماسك ودقة الربط بين القطاعات المتداخلة. وكثيرا ما يؤدي إلى التنمية غير المتوازنة، وعرقلتها بسبب إنعدام الدعم من المكونات الحيوية الضرورية من القطاعات الأخرى.

كان الغرض من التقسيم إلى عشر مجموعات هو العمل كأدوات لجمع المعلومات. ومن الضروري أن ينظر إلى هذه الجماعات على أنها لبنات مستقلة في نسيج دعم إستراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية. وهي وإن تبدو مستقلة في الشكل العام، إلا أن كل واحدة منها في الواقع تدعم الآخريات، وهي على هذا النحو تعتبر جزءاً حيوياً لا يتجزأ من الهيكل العام. وهذا الهيكل يحتاج بالطبع الإستناد بقوة على أسس قوية من الأنشطة التمكينية التي من شأنها توفير المعلومات الأساسية والمهارات والعمليات والقدرات المادية الأساسية لدعم برامج الانعاش والتنمية المرجوة والحفاظ عليها.

لبنات البناء المستقلة (المواضعية) لبرامج الإنعاش

لقد تعرفت إستراتيجية تنمية دارفور على نقاط العجز في قائمة القطاعات المحددة التي أريد لها أن تتخذ طابع المشروعات، وبدلا عن ذلك قدمت خارطة طريق شاملة ومتكاملة، لبداية طموحة، واضحة الأهداف وقابلة للإنجاز في إطار ما حددته وثيقة الدوحة لسلام دارفور من أجل إستقرار وسلام وإزدهار دارفور.

كما يتضح من الخطط والتوضيحات التالية، فإن اللبنات المستقلة للمجموعات المواضيعية تصلح فكرياً لتشكيل الركائز الأساسية الثلاث اللازمة لدعم إستراتيجية تنمية دارفور على مستوى المنطقة. ومن المفترض ألا تكون أياً من محاور الإنعاش مخصصة **لغرض ما بالذات** حيث أن هناك عناصر من هذه الأغراض تحتاج للتطوير للعمل كبرنامج متكامل وبطريقة مراعية لعامل الزمن.

محور السلام والأمن

ويتناول قضايا الأراضي والمصالحة المجتمعية وإعادة الإدماج، محور الحكم وسيادة القانون – والذي لا يكون هناك أمن بدونه – وهما ضروريان للتوسع على المدى الطويل وللمحافظة على القدرة لتقديم الخدمات، وتنظيم وإدارة تنمية القطاع الخاص لضمان إستمرارية الإنعاش الإقتصادي. وتعد هذه النقطة الأخيرة أمراً حيوياً لضمان تحصيل الإيرادات الكافية لتلبية الخدمت المطلوبة والأعمال الحكومية العامة. **الخدمات الأساسية** هي من أبجديات المصلحة العامة وبدون الإستثمارات الجادة في الموارد الطبيعية والبشرية على حد سواء، لا يمكن تحقيق أو جني مكاسب إعادة إعمار المجتمعات بشكل مبكر. يعد **تطوير سبل المعيشة الريفية** وإنعاش الأسواق وتحسين قطاع الثروة الحيوانية أمراً حيوياً للعودة الطوعية وإعادة الإدماج وتحقيق الإستقرار في القطاع الريفي.

لذلك كان الهدف هو تصميم إستراتيجية متكاملة بدعم من المجموعات الفنية لتحديد الإحتياجات ذات الأولوية التي تم تحديدها بواسطة المجموعات المواضيعية في المجالات العشرة والتي تصب في نواحي **واسعة من الحكم والعدالة والمصالحة وإعادة الإعمار و الإنتعاش الإقتصادي** الواردة في نص المادة ٣١. وأصبحت هذه النواحي الواسعة تمثل الأركان الثلاثة المترابطة لإستراتيجية تنمية دارفور، والقائمة على أساس الأنشطة التي تم تحديدها فوراً.

إستراتيجية تنمية دارفور

عنوان الوثيقة الكامل، يعطي لمحة عامة عن الوضع الحالي في دارفور، ويعرب عن تطور الإستراتيجية وكيفية تنفيذها عند القيام بتمويلها. ويعطى القسم الأول خلفية موجزة عن عملية إستراتيجية التنمية. القسم الثاني هو تحليل مفصل للحالة في

دارفور، والمستمدة من تقارير المجموعات المواضيعية العشر ومن المشاورات المكثفة مع كل من المواطنين والسلطات الحكومية في دارفور في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٢.

الدمج والأهداف ذات الأولوية، الأنشطة الموصى بها والمخرجات تم عرضها في القسم الثالث في مصفوفة التكاليف، إستراتيجية إطار العمل في مجالات التدخل الرئيسية تعتبر مقياساً للجدول الزمني للتغطية والإستجابة المتوقعة. يجب أن تمثل كل إستراتيجية نقطة إنطلاق، وتركز إستراتيجية تنمية دارفور بشكل كبيرعلىتعزيز المؤسسات وتحسين الحكم في الإقليم على مستوى الولايات والمحليات؛ تبسيط هياكل الميزانية والإدارة المالية والمعاملات في جميع الوزارات والمحليات لتحقيق الإستدامة والتنمية؛ إستعراض وتعزيز مؤسسات سيادة القانون وآلياتها؛ الوفاء بمتطلبات الحصول على التعويضات، وتعزيز السلام والأمن في المنطقة، وبسط ثقافة الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة المواطنين؛ تعزيز فرص الوصول إلى أرضية الأنشطة المحددة التي تحتاج إلى التمويل الفوري والبدء فيها. تفاصيل إدارة الأموال، وضمان الجودة والرقابة الأساسية وآليات التقييم وردت في القسم الرابع. ومع ذلك، فمن المهم عند تصميم مثل هذا البرنامج أن يكون واضحا ما هو المقصود من **إعادة الإعمار والإنعاش** حتى تكون جميع الأطراف راضية عن النتائج. إن الرجوع إلى الوضع القائم قبل النزاع بشكل خاطف لا يكفي، وقد أدت الاوضاع السياسية والإقتصادية والجغرافية في دارفور التي كانت قائمة قبل إندلاع النزاع بشكل واسع في عام ٢٠٠٣ أدت إلى تزايد إدعاءات التهميش.

والعكس صحيح، فإن وضع توقعات غير واقعية وإقتراح وجود ظروف ريفية «مثالية» تتمتع بالخدمات الأساسية بالكامل، وبالمساكن الحديثة والإتصالات وسبل المعيشة الريفية المتطورة وفرص العمل البديلة – أمر غير واقعي على المدى القصير والتي لا يمكن المحافظة عليها دون حكومة بالغة الشفافية، وإدارة مالية فعالة وإستثمارات محلية هائلة، والتي تتطلب سنوات من التخطيط الحكيم المستدام و التدريب والإستثمار.

وتمثل إستراتيجية تنمية دارفور برنامجاً إنتقالياً لإعادة بناء الأمل والنظرة الإيجابية، جنبا إلى جنب مع قطف ثمار السلام الملموسة بشكل مباشر، والذي من شأنها ارساء الأساس اللازم للتنمية المستدامة. إن الهدف التراكمي من دعم إستراتيجية تنمية دارفور هو إنشاء نظام شامل لتحقيق الإنعاش الإقتصادي، والتخطيط للتنمية والإدارة المالية التي تضمن إستمرار إستراتيجية تنمية دارفور حتى بعد إنتهاء فترة تنفيذها الممتدة لست سنوات.

الركائز الثلاث الداعمة والمترابطة تم تفصيلها كما ورد في الفقرات التالية:

الركيزة الأولى: الحكم والعدالة والمصالحة

لا يمكن تحقيق السلام وإستمراره في دارفور دون تحسين أساليب الحكم. وهذا يستلزم إقامة البناء التمثيلي المتمثل في المؤسسات الحكومية المتجاوبة والفعالة والخاضعة للمساءلة أمام المجتمعات التي تطمح في الإنتقال من وضع النزاع والنزوح نحو إعادة التأهيل والإنعاش. وتوفر وثيقة الدوحة لسلام دارفور إطاراً جيداً وطموحاً للحكم في دارفور. إن السياق السياسي والقانوني الوارد في وثيقة الدوحة لسلام دارفور يعكس الآثار الرئيسية للحكم والمساءلة، والتي تنص على أن يكون هناك نظام حكم فيدرالي، مع تفويض فعال للسلطات وتوزيع واضح للمسؤوليات لضمان المشاركة العادلة والمنصفة من قبل مواطني السودان بصفة عامة، وأهل دارفور بصفة خاصة.

إن غاية إستراتيجية تنمية دارفور تهدف من خلال ركيزة **الحكم والعدالة والمصالحة**، إلى المساهمة بالسياسات الداعمة والمساعدة التقنية وتعزيز قدرة حكومات الولايات لتمكينها من تنفيذ مسؤلياتها بشكل أكثر فعالية، وخاصة على المستوى المحلي (اللامركزي)، والإشراف بالتالي على إنعاش المنطقة والشروع في إحياء البنية التحتية الأساسية ودعم السكان المتضررين من النزاع.

الركيزة الثانية: إعادة الإعمار

الهدف الرئيسي من ركيزة إعادة الأعمار هو دعم الإنعاش وإستقرار السكان المتأثرين بالحرب، الذين تدهورت ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية بشكل مذهل. إن الخطوة الأساسية لأي برنامج إنعاش هو القيام ببناء وترميم البنية التحتية الأساسية وإنعاش الخدمات الأساسية، مثل إمدادات المياه في القرى والمدارس والمراكز الصحية والشرطة المجتمعية، وكذلك ربط المجتمعات والأسواق من خلال بناء وتحسين الطرق الحيوية والسكك الحديدية والجوية ، وتعزيز كفاءة مصادر الإسكان ونظم الإنتاج. وكثيرا ما ينظر إلى هذا على

أنها النهاية المنشودة في حد ذاتها، ولكن يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالركيزة السابقة لضمان البنية التحتية للإستثمارات لكي تدار ويحافظ عليها بشكل جيد. إعادة بناء البنية التحتية الإجتماعية في دارفور والعودة الطوعية وإعادة إرساء المجتمعات الريفية، وإدماج الأشخاص الذين يرغبون في البقاء في المراكز الحضرية، وإستعادة المباني السكنية المتضررة بالحرب هو مكون أساسي من مكونات هذه الركيزة، حتى تستأنف الحياة الطبيعية والإنخراط في الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية – التي تصبح في نهاية المطاف الروابط المؤدية لإنعاش إقتصاد الركيزة الثالثة.

الركيزة الثالثة: الإنعاش الإقتصادي

الهدف الرئيسي لركيزة الإنعاش الإقتصادي هو القيام بدعم العمليات الزراعية بشكل مباشر، وترسيم مسارات تحركات الماشية، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة وتحسين مناخ الأعمال والإئتمان، والمساهمة بشكل إيجابي في التخفيف من حدة الفقر والإنتقال بدارفور إلى التنمية البيئية العادلة المستدامة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تقديم الدعم لتحسين سبل كسب العيش الأساسية، وزيادة فرص الحصول على تلك السبل الأساسية والخدمات المالية، وضمان إستدامة القطاعات الإنتاجية. إن النجاح في هذه المجالات أمر حيوي لتوليد الإيرادات وضمان التوسع والصيانة وجودة نوعية الخدمات الحكومية والبنى التحتية والإقتصادية التي تمت إقامتها بموجب الأنشطة الكائنة في الركيزتين الآخرتين.

إن دعم القطاع الخاص غير كاف لضمان نجاح الإستراتيجية ويجب التسليم بأن الأمر يستلزم دعم متوازن لتنمية كل عمود في آن واحد على قدم المساواة.. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الركائز في حد ذاتها قد صممت على أساس مواضيع مترابطة داخلياً، ومستقلة خارجياً – بحيث تعتمد على بعضها البعض لإستدامة وتطوير مجمل الوضع. هذه الأركان تتآزر مع بعضها البعض لدعم إستراتيجية تنمية دارفور، وبالتالي فإن التنمية المتساوية لكل منها يعتبر أمراً حيوياً لسلامة البناء العام.

لقد تم تحديد أهداف إستراتيجية تنمية دارفور من قبل المجموعات المستقلة ثم دمجت بعد ذلك في ركائز المنهج الثلاث.

أهداف إستراتيجية تنمية دارفور الموحدة

ينبغي أن تستند إستراتيجية تنمية دارفور، شأنها شأن أي بنية، على أسس قوية. ويعد تسلسل الأنشطة أمر حيوي لنجاح الإستراتيجية، وسوف لن تتحقق الأهداف الموضوعية المنشودة دون أن تكون منسقة تنسيقا جيدا ودون خطط ممولة تمويلاً جيدا. وقد بنيت ركائز الأنشطة التمكينية الثلاث والتي من شأنها توفير المعلومات الأساسية والمهارات والعمليات والقدرات المادية الأساسية لدعم برامج الإنعاش والتنمية المنشودة والحفاظ عليها.

لقد حدد المشاركون في ورشة عمل "الأنشطة التأسيسية قصيرة الأجل" مبادرات يجب بدؤها فوراً والعمل على إكمالها في غضون ١٢ شهرا أو إنشاؤها بشكل واسع وتنفيذها خلال هذا الإطار الزمني. إن تنفيذ هذه الأنشطة سيدل على أن وثائق اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور أبعد ما تكون مجرد قوائم تمنيات بسيطة، وبأنها تمت وفق خطة مدروسة وحكيمة آخذة في الحسبان عامل الزمن والتسلسل والإمكانيات المتاحة. وستخدم هذه الأنشطة التأسيسية بعض الأغراض الرئيسية الأساسية، والتي ستعزز سرعة الإنتقال من وضع تلقي الإغاثات إلى آفاق التنمية.

- أنشطة قصيرة المدى أكثر من كونها تأسيسية، وهذه في حد ذاتها ستكون كاملة وتستهدف إعادة التأهيل والبنيات التحتية الصغيرة، مثل الإنارة التي تعمل بالطاقة الشمسية لإضاءة المراكز المجتمعية والمرافق العامة، التي يمكن توفيرها بسرعة والتي سينظر إليها بأنها أحدى ثمار السلام الفورية وتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور.
- دور حيوي لوسائل الإعلام للمداومة على إحاطة أهل دارفور والسودان بالتقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور وإستراتيجية تنمية دارفور، خاصة في المراحل الأولى التي تكون فيها توقعات الناس عالية وعلى نطاق واسع لكن النتائج تتوقف في البداية على الإمكانيات المتاحة وتهيئة النظام.
- تهدف بصورة خاصة إلى بناء مهارات وقدرات الأفراد في تجمعات النازحين داخل المخيمات والقرى الريفية – قبل أن يرحلوا إلى قراهم وزيادة الجهد المطلوب بشكل أكبر للوصول إليهم، وأيضاً موظفي الخدمة المدنية، الذين سيقومون بتنفيذ الخدمات، والميزانيات وخطط الإنعاش.
- دراسات ومسوحات وتقييمات من شأنها خلق القاعدة

Photo by Albert González Farran/UNAMID

المعرفية التي تسند مبادرات إستراتيجية تنمية دارفور في سياق أوسع فيما يتعلق بتقديم الخدمات، والموارد البشرية، الإدارة المالية والبنية التحتية وهي تفتح المجال للكفاءات عبر تخطيط وتنفيذ أنشطة طويلة الأجل. توفر قاعدة معرفية متقدمة سيعمل على ضمان مبادرات الإنعاش والتنمية التي صممت وأضطلع بها وفق إستراتيجية دارفور للتنمية ونفذت بطريقة روعي فيها تلبية الإحتياجات وحساسية وضع الصراعات.

إستراتيجية تعزيز قاعدة المعرفة

- بناء قدرات أبناء دارفور
- ثمار السلام
- الإتصالات والتراسل

أنواع الأنشطة التأسيسية

الأنشطة التأسيسية القصيرة الأجل هي الخطوة الأولية والفورية لصافرة بداية أهداف إستراتيجية تنمية دارفور طويلة الأجل، والتي سيتم توفير الأموال اللازمة لتحقيقها من جملة الأموال المتعهد بها: أنها ليست كيانا منفصلا أو "الحد الأدنى من المتطلبات" اللازمة لتلبية إحتياجات الإنعاش في دارفور. ويمكن القول بأن الأنشطة التي تم تحديدها هي ببساطة حسابات التمويل الأكثر إستراتيجية التي يراعي فيها حساسية الوقت، وهي إستثمار متعدد الأوجه في شكل إستراتيجية متسلسلة تؤكد أن ثمار السلام لا توزع فحسب بل ويتم الحفاظ عليها أيضاً. وستعمل على بناء الثقة في مجمل العملية ودعم إستراتيجية تنمية دارفور، وتؤكد قدرة الإستيعاب الأولية. إن التدريب وبناء القدرات وبناء الثقة بغية الوصول إلى الإستقرار، سيغير مواقف عدد كبير من أبناء دارفور من كونهم متلقين للمعونات الإنسانية المؤقتة إلى ناشطين دافعين لعملية الإنعاش المنشودة على المستوى الفردي والمجتمعي.

لقد أكدت حكومة السودان مجددا التزامها بتعهداتها المالية الواردة في وثيقة الدوحة لسلام دارفور وذلك على مدى السنوات الست المقبلة. وقد قامت في أوائل عام ٢٠١٣ بدفع ٨٠٠ مليون جنيه سوداني أي ما يعادل ١٦٥ مليون دولار أمريكي كدفعة أولى من تعهدها. وتجري التدابير لضمان الوفاء بالتزاماتها المالية الإضافية لدارفور.

تبلغ تكاليف خطة الست سنوات الخاصة بتلبية الاحتياجات الاجتماعية ومتطلبات البنية التحتية ٧,٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وقد تعهدت حكومة السودان لوثيقة الدوحة لسلام دارفور بمبلغ ٢,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي تسدد على مدى السنوات الست القادمة، تاركة للمانحين الوفاء بمبلغ ٤,٥٩٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. ولضمان إرساء أسس التنمية طويلة الأجل في ظل

الحكم والعدالة والمصالحة، والانتعاش الاقتصادي والتعمير، بشكل جيد فإن ما يقدر بمبلغ ١٧٧,٤٠٠,٠٠٠ دولارأمريكي من إجمالي هذه التعهدات مطلوبة فوراً للبدء بتأمين الأساس العريض والأنشطة على التأسيسية قصيرة الأجل في كل مجال من المجالات الثلاثة.

تتطلب طبيعة إستراتيجية تنمية دارفور أن يكون كل ما تم التعهد به من أموال بسخاء متاح عند الحاجة، وعلى مساحة جغرافية واسعة وعبر قنوات متعددة. إدارة وصرف هذه الأموال، والمتلقاة من مصادر مختلفة، وبإفتراض جميع الاحتمالات، والأعمال الحسابية الخاصة ومتطلبات الرقابة المالية، تستدعي وجود آلية خاصة متفق عليها من قبل جميع الأطراف المانحة.

تكامل التنسيق وإطار التمويل

تنص المادة ٣٢ من وثيقة الدوحة لسلام دارفورعلى أنه "نظراً إلى أن الموارد المالية والخبرة المطلوبة لإجراء مثل هذه العملية تتجاوز قدرة السودان، يطلب من جميع أطراف المجتمع الدولي المشاركة العاجلة والكاملة في هذه المبادرة والمساعدة على توفير الموارد والخبرات اللازمة والإسهام في تلبية الإحتياجات المحددة لهذه الغاية عن طريق إنشاء صندوق إئتمان متعدد المانحين. وتحدد الإجراءات التشغيلية للصندوق من قبل هيئة إشراف تكون بواسطة المانحين والحكومة السودانية. " وتبعاً لذلك وكجزء من مهام اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور قامت الأمم المتحدة والبنك الدولي بالنظر في خيارات لتنسيق وتمويل مساعي برامج الإنعاش، واستنادا إلى تقييم الإحتياجات وسياقها، أجريت مناقشات أولية مع النظراء، وإنتقاء أفضل الممارسات والخبرات العالمية.

إن التنسيق المتكامل وإطار تمويل تنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور تهدف إلى مساعدة المجتمع الدولي على تنسيق دعمه بما يتماشى مع أولويات إستراتيجية تنمية دارفور، وحكومة السودان ووثيقة الدوحة لسلام دارفور.

ووفقا لنص المادة ٣٢ من وثيقة الدوحة لسلام دارفور، فإن آليات التمويل المقترحة تتيح مجموعة متنوعة من قنوات التمويل. كما سيتم إنشاء قناة جديدة للتمويل من أجل دارفور «صندوق تمويل متعدد الشركاء MPTF " . وتعمل كآلية شفافة خاضعة للمساءلة لتعزيز تماسك وفعالية الدعم الدولي للمانحين لتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور، وذلك بالتنسيق الوثيق مع السلطة الإقليمية لدارفور والحكومة السودانية. وسوف تتيح هذه الوسيلة للحكومة والشركاء ترجمة الإلتزامات المالية التي قطعها المجتمع الدولي إلى نتائج إنمائية ملموسة. إلا أن قناة التمويل الجديدة لا تعتبر وسيلة حصرية. وبالإضافة إلى أموال المانحين المجمعة فإن "التمويل الموازي" يمكنه أيضاً دعم إستراتيجية تنمية دارفور خارج الـ MPTF. هناك أيضا مجموعات أخرى من الجهات الفاعلة والراغبة في دعم جهود الإغاثة من خلال قنوات التمويل المختلفة التي ستتواصل، وهذه تشمل القطاع الخاص والحكومة ومن خلال مخصصات القطاعات العادية المقدمة من ميزانية الدولة وعبر آليات معينة ومخصصات دارفور. فمن غير المرجح أن يؤدي أي ترتيب واحد للتمويل إلى توفير جل الأموال المرتغبة لدعم جهود الإنعاش في دارفور. بل ومن المرجح أن تعمل العديد من قنوات التمويل على إبراز مجموعة واسعة من مصادر التمويل، بما في ذلك حكومة السودان والمانحين والصناديق الخليجية العربية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدول غير الأعضاء في المنظمة (مثل الصين وتركيا ، وغيرها) والمانحين الثنائيين[٦]، والإتحاد الأوروبي والقطاع الخاص نفسه.

الميزة الرئيسية لهذا الوضع هو أنه سيسمح بإستجابة مرنة وسريعة، وسيزيد أيضا من الحاجة إلى ترتيب سلطة قوية يمكنها الإشراف على فروع مختلفة من جهود الإنعاش لتجنب الإزدواجية أو الثغرات. وسوف لن تكون الوسيلة الجديدة فعالة إلا إذا تم تضمينها بشكل مناسب في هيكل السلطة العريض مع ترتيبات إدارية شاملة تعكس الواقع السياسي والمؤسسي الحقيقي للسياق. وبأخذ ذلك في الإعتبار، تم إقتراح إطار تمويل متناسق ومتكامل متكامل للمحافظة على المرونة والسرعة، مع ضمان التنسيق الشامل للجهود تحت مظلة قيادة مشتركة بين الحكومة والمجتمع الدولي.

التحديات الصعبة في سياق التجارب الأخرى تحتم أهمية إقامة نظام قوي لرصد تنفيذ العمليات، وإستدامة الإستثمارات. وعليه فإن ضمان الجودة هو شرط ملح لنجاح تنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور، ولمتطلبات المساءلة عن إستخدام الأموال وخلق القدرات المستدامة في المؤسسات السودانية. بالإضافة إلى تحديات التنفيذ والإشراف التي وردت في السياق الدارفوري ، ويوصى هذا الإطار أيضا بإقامة وحدة مستقلة للتحقق.

هذا المقترح الأخير أحدث فرصة للإستفادة من شبكة الجامعات في دارفور، لإنشاء إدرة للرصد والتقييم، وذلك بالإستعانة بمجموعة من الخبراء السودانيين الذين سيتم تكليفهم لتكوين فرق الرصد والتقييم، وبقائمة من الخبراء من الخارج سيتم تدبيرهم بواسطة الأطراف المانحة كلما تطلب ذلك. إن جزءاً من هذا المرصد سيكون بمثابة مستودع مركزي لنسخ جميع وثائق الأطراف المعنية والدراسات والخطط والبرامج والمشاريع، إلى جانب الوثائق المرجعية المستخدمة لنتائج تنفيذ برامج إنعاش دارفور.

وتقترح وثيقة الدوحة لسلام دارفور إطارعمل طموح لتحقيق السلام في دارفور، ويقر تصميم إستراتيجية تنمية دارفور بالمخاطر الكامنة والتحديات التي ستأتي جنبا إلى جنب مع عمليات الإنعاش الواسعة النطاق والمتعددة القطاعات وإستراتيجية التنمية. وكما سبقت الإشارة، فإن الأنشطة التأسيسية تعمل على التمكين من التمتع بثمار السلام وبعث الرسائل العامة المتسقة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور واستراتيجية تنمية دارفور خاصة العوامل المهمة عندما تكون التوقعات عالية وواسعة، والإنجاز مرهون في المقام الأول بامكانيات البدء المحدودة وشكل النظام. علاوة على ذلك، عددت استراتيجية تنمية دارفور بنفسها جملة من المخاطر السياسية والإقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى الأمن، وصولاً إلى التهديدات ذات الصلة التي يمكن أن تعرض تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور للخطر. و لتأييدها للاستراتيجية، فقد تم إحاطة حكومة السودان بالمخاطر والتحديات التي أعربت عنها قاعدة عرضة من المشاركين في ورش العمل التشاورية. وبينما لا تستطيع أيا من السلطة الإقليمية لدارفور أو حكومة السودان تخفيف تلك الخاطر، فقد تم تقديم تعهدات للحد من بعض المتغيرات التي يمكن التحكم فيها، في ذات الوقت الذي تدعم فيه الاستراتيجية خطة معقولة لتجنب المخاطر وللتنفيذ الرشيد.

الخلاصة

وعليه لا بد من تقديم الدعم المقدم من المانحين لبرامج الإنعاش والتنمية على أساس الإحتياجات المقررة من قبل اللجنة المشتركة لتقييم إحتيجات دارفور وتفاصيلها الواردة في إستراتيجية تنمية دارفور، لتسريع تنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور وتقليل المخاطر التي ستؤدي لا محالة إلى التقاعس. ومن أجل ضمان الإستثمارات الناجحة، إستفادت إستراتيجية تنمية دارفور من دروس التقييمات ونداءات التمويل السابقة ؛ تلك التي تراجعت بسبب الإفتقار إما للأمن و/أو التمويل. التركيز هنا يتم على شقين. أولا، أن تبدأ هذه العملية بخطوات، واقعية إضافية: سواء لتقديم "ثمار السلام" لسكان دارفور في وقت مبكر وخلق الثقة بين المجتمعات المحلية؛ في ظل شراكة راسخة وآمنة، بارزة المعالم على طريق الإنعاش. الثانية، لدعم الإنتقال من إطار نمط المعونات الإغاثية والمساعدات الإنسانية إلى مساعدات متواصلة وأكثر دواماً للتنمية. وتفي إستراتيجية تنمية دارفور، بالإحتياجات والأولويات المحددة من قبل اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور، وتهدف إلى رفع القدرات والمسؤولية، بما في ذلك ادارة التوقعات المالية، لسكان دارفور والحكومات المحلية والإتحادية التي تقوم بخدمتهم.

قد تكون الأوضاع صعبة على الأرض، وقد يكون السلام هشاً، لكن الإحتياجات الحقيقية لشعب دارفور التي تم إدراجها في وثيقة الدوحة لسلام دارفور ومصفوفاتها التي أعدت بواسطة اللجنة المشتركة للتحقق من إحتياجات دارفور والمستهدفة بواسطة إستراتيجية تنمية دارفور تظل هي الهدف الأسمى. قد لا يأتي وقت مثالي لتحقيق مجموعة بنود إعادة الإعمار بشكل تام في دارفور ومع ذلك، لا ينبغي أن يسمح للزخم الذي جمعته اللجنة المشتركة للتحقق من احتياجات دارفور أن يذهب سدى. وبالرغم من أن السنوات العشر الأخيرة من التهميش والصراع وانعدام الأمن كادت أن تعصف بالمنطقة، إلا أن المشاركة الفعالة لشعب دارفور خلال المشاورات الواسعة تبعث الأمل والثقة في المستقبل، وعلى الرغم من استمرار الخروقات الأمنية إلا أنهم مصممون ومستعدون للتحرك إلى الأمام، مبتعدين عن الأزمة الإنسانية التي دمرت حياتهم والإنتقال إلى حقبة جديدة عامرة بالتنمية والسلام والأمن لجميع أهل دارفور. إنهم بحق يركنون في ذلك على سخاء المجتمع الدولي لتحقيق هذا الحلم النبيل.

المخـــــاطر والإفتراضات

١. تحليل المخاطر

لقد أوصت وثيقة الدوحة لسلام دارفور بإعداد إطار طموح للسلام في دارفور كما تضمن تصميم إستراتيجية دارفور إعترافاً بالمخاطر المتأصلة والتحديات التي تأتي بشكل متزامن مع إستراتيجيات الإنعاش والتنمية التي تستهدف قطاعات عديدة. وكما سبق القول فإن الأنشطة التأسيسية تعمل من أجل جني ثمار السلام الملموسة والتواصل الدائم مع عامة الجمهور فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات إتفاقية الدوحة للسلام في دارفور وتنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور – خاصة وأنها تمثل عواملاً مهمة عندما يكون مستوى التوقعات عالياً وعلى نطاق واسع بيد أن المخرجات تتوقف على الإمكانيات والقدرات و النظم الإدارية اللازمة لبداية تنفيذ الخطة.

فيما يلي ملخص سريع عن المخاطر السياسية والإقتصادية والبيئية بالإضافة الى المخاطر الأمنية- والمهددات المتعلقة بالوصول إلى الأهداف والتي من شأنها أن تُعرض تنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور للخطر. لقد تم تصنيف الإفتراضات بناء على متغيرات خارجة عن نطاق و سيطرة الخطة المفصلية التي ربما تؤدي إلى إعاقة تقدمها وتنفيذها. تم تعريف المخاطر هنا على أنها متغيرات يمكن إدارتها ولكن في حال تجاهلها فإن ذلك يمكن أن يعرض الأهداف العامة للخطة للخطر.

لقد احيطت حكومة السودان علماً، من خلال موافقتها على الإستراتيجية، بالمخاطر والتحديات التي أعلن عنها عبر القاعدة الواسعة من الممثلين الذين شاركوا في فعاليات الورش التشاورية. وعلى الرغم من إنه لا السلطة الإقليمية لدارفور ولا حكومة السودان قادرتان على الحد من تلك المخاطر إلا أنهما قدمتا إلتزامات تهدف الى تخفيف اثار المتغيرات التي يمكن التحكم فيها، في ذات الوقت فان الإستراتيجية نفسها

Photo by Albert González Farran/UNAMID

صممت وبصورة معقولة لدرء هذه المخاطر وفق خطة تنفيذ محكمة.

١,١الإفتراضات

تشمل الإفتراضات ديناميكيات إقليمية وسياسية وإفتصادية وبيئية ذات تاثير على دارفور وعلى تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور. لقد صُممت إستراتيجية تنمية دارفور بناء على عدد من التوقعات أهمها أن البئية العامة لفترة التنفيذ ستعكس بصورة عامة الروح التي وُقعت بها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. هذه الإفتراضات وغيرها التي قد تُسهم في إعاقة نجاح وثيقة الدوحة للسلام في دارفور واللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور قد فصلت كما يلي:

١,١,١ التطورات الإقتصادية في السودان

يفترض أن:

- ألا تتسبب الإجراءآت التقشفية في نقص التمويل والتحويلات للسلطة الإقليمية لدارفور وحكومات ولايات دارفور.
- تتوفر للحكومة الإتحادية موارد كافية لمقابلة إلتزاماتها المالية والقانونية لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.
- لا يتسبب التضخم في تآكل المداخيل بصورة كبيرة وبالتالي يُسهم في زيادة إنعدام الأمن الغذائي.

٢,١,١ الوضع السياسي:

يفترض أن:

- يجري إستفتاء دارفور بطريقة حرة ونزيهة حتى لا يتسبب في المزيد من الصراعات وإنعدام الثقة.
- يظل المناخ السياسي على المستوى الإتحادي مواتياً لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.
- تستمر المفاوضات مع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

٣,١,١ الدخول و التحرك:

يُفترض أن:

- يُسمح لموظفي الوكالات والمنظمات المشرفة على التنفيذ والمانحين ومبادرات المراقبة بحرية الدخول و التحرك في دارفور ومقابلة سكانها.
- تبسيط إجراءآت إستخراج التأشيرات وتصاريح السفر إلى وفي داخل دارفور وضرورة منحها بأسرع ما يمكن للرحلات المتعلقة بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور والسلطة الإقليمية لدارفور.

التشاور والحوار الداخلي الدارفوري (المادة ٧٦)

الحوار الداخلي والمشاورات هي ألية إستشارية لتسهيل عملية التحول السياسي والإجتماعي. عملية التشاور تقوم بتيسيرها اليوناميد والإتحاد الأفريقي ودولة قطر ويؤمل منها اصلاح النسيج الإجتماعي في دارفور بتوجيه العقل الفردي والجماعي نحو التعايش السلمي. فضلاً عن التركيز على المصالحة وتشكيل مستقبل دارفور الذي هو الهدف الاعظم. ولهذا الغرض فإن المؤتمر الذي إنعقد في الفترة مابين العاشر الى الثاني عشر من يوليو ٢٠١٢ المسمى مؤتمر كل اهل دارفور الذي إستضافته مدينة الفاشر تحت شعار سلام وحدة وتنمية والذي شارك فيه اكثر من ١١٢٩ شخصاً من مختلف الشرائح من ولايات دارفور الخمس والخرطوم وممثل المجتمع الدولي . دعم المؤتمر بشكل قاطع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والسلطة الإقليمية. وقد أوضح المؤتمر أن الاولويات المتشابكة للأمن والتنمية تمثل الإهتمام الأكبر في دارفور وبالتالي فقد دعا المشاركون الجماعات غير الموقعة للإنضمام إلى عملية السلام. وهكذا تم تشكيل لجنة إرتباط من ١٥ شخصاً من بين الموقعين على وثيقة الدوحة لسلام دارفور وقد تكونت في نوفمبر ٢٠١٢ وترأسها رجل اعمال من دارفور هو السيد صديق ودعة وقد طُلب منها الإتصال بالمجموعات غير الموقعة. وقد تجلت معظم نتائج الحوار الدارفوري في الدروس المستفادة وأفضل السبل لرسم طريق دارفور لمواصلة مسيرة السلام والتنمية.

صرح النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد على عثمان محمد طه في حفل تدشين مجلس السلطة الإقليمية لدارفور في السادس عشر من يناير ٢٠١٣ بمدينة نيالا حيث قال: "نحن نسعى لجلب السلام لكل أهل السودان وإن وثيقة الدوحة للسلم في دارفور واحدة من أهم الأدوات التي نستخدمها لتحقيق هذا الهدف"

٤,١,١ جودة البيانات:

يُفترض أن:

- تسمح حرية الدخول و التحرك بتجميع البيانات بشكل دوري من خلال جملة من المؤشرات وأن الهيئات الحكومية المختصة ستقوم بقيادة جهود جمع البيانات ومن ثم إصدار تقارير بها في حينه وبطريقة شفافة.
- تتوفر البيانات للجمهور وبصورة سهلة بما في ذلك مراقبة وتقييم تقارير إستراتيجية تنمية دارفور، وذلك من أجل تمليك الحقائق للجماهير ومن أجل الجودة والتنفيذ المستهدف.

٥,١,١ إنعدام الأمن:

يُفترض أن:

- تُخلق بيئة آمنة ومُستدامة إقتصادياً تُسهم في خلق الوظائف وتطوير الأعمال التجارية وتطوير وتنويع مصادر الدخل.
- تظل العلاقات مع ليبيا وتشاد وجنوب السودان مستقرة وتظل الإرادة قائمة لتبني إستراتيجيات لمعالجة التحديات عبر الحدود.
- لا يؤثر إستمرار القتال بين الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور و/ أو بين الموقعين والعناصر الأخرى سلباً على تنفيذ الوثيقة.
- لا تُسهم الأحداث في البلدان المجاورة في زيادة تدفق الأسلحة، والجماعات المسلحة، والجريمة والنزوح.
- يُسمح لأعضاء الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات الطوعية الدولية بحرية الدخول و التحرك الى كل مناطق دارفور لتقديم الدعم اللازم لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

٦,١,١ التحديات البيئية:

يُفترض أن:

- ألا تؤثر التقلبات البيئية بصورة جذرية في المناخ السياسي والإقتصادي الذي تُطبق فيه وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

> "أكدت حكومة السودان التزامها بدعم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال تقديمها مبلغ مئة وخمسة وستون مليون دولار أمريكي لصندوق تنمية وإعمار دارفور كقسط أول من أجل المشاريع ذات العائد السريع وبناء قدرات دارفور للأنشطة طويلة المدى بما يشهد على الإلتزام بالإنعاش وإعادة الإعمار. بيد أن دارفور تدعو المجتمع الدولي لمواصلة الدعم لضمان التنمية المستدامة""
>
> **هاشم حماد عبد الرحمن**
> **سكرتير السلطة الإقليمية لدارفور**

- تستمر الإستراتيجيات والسياسات البيئية في التواؤم مع التغيرات المناخية الجارية بشكل تدريجي.

٧,١,١ المانحون:

يُفترض أن:

- يلتزم المانحون إلتزاماً طويل المدى بدعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
- أن يقدم المانحون الدعم السياسي والفني والمالي الضروري للحكومة والشعب السوداني للإسهام في سلام وإستقرار دارفور.

٢,١ المخاطر:

لقد حدد أولئك المشاركون في مشاورات و ورش عمل اللجنة المشتركة لتقييم احتياجات دارفور، المخاطر التي ستلي كجزء من العملية الإستشارية. إن العديد من هذه المخاطر مرتبطة ببعضها البعض ويمكن لأي منها أن تُنتج آثاراً سالبة تؤثر على كل الفئات الأخرى. كما أنه تم التركيز على التداعيات الناجمة عن الإبقاء على الوضع الراهن.

مصفوفة المخاطر التي حددتها أجهزة الحكم المحلي وزعماء المجتمعات المحلية

الفئة	المخاطر	تداعيات المخاطر
ضعف الوضع الأمني	تعذر تحقيق العدالة	عدم القدرة على معالجة المظالم قد تؤدي الى بيئة غير مواتية للإنعاش بما في ذلك اطالة أمد حالة عدم الإستقرار الموازي مع إنعدام إستثمارات المانحين
	إنتشار الأسلحة الصغيرة	الإنتشار الكبير للأسلحة الصغيرة ينتج عنه أيضاً تصاعد الصراعات المحدودة لتتحول الى أزمات كبرى وحالات طوارىء إنسانية كما شهدنا ذلك في الماضي القريب
	إنعدام الأمن الإقليمي	١ / تأثر أمن دارفور بعدم الإستقرار المستمر في الأقليم بالاضافة الى دخول الأسلحة من البلدان المجاورة. ٢ / إحتمال سيادة حالة إنعدام القانون وعدم السيطرة عليه الأمر الذي يجذب عناصر إرهابية خارجية (جيش الرب على سبيل المثال)
	عدم قدرة النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية نسبة لتواصل القتال	إستمرار وجود معسكرات النازحين و اللاجئين و الإعتماد الطويل على المساعدات
	محدودية عمل القطاع الخاص نسبة لهاجس إنعدام الأمن والمخاوف من عدم وجود معايير واضحة للعمل الأمر الذي سيؤدي إلى بيئة عمل عالية المخاطر	إستمرار ضعف النمو الإقتصادي وتناقص مستويات دخل الفرد الأمر الذي نتج عنه معدلات تضخم عالية بالإضافة إلى تزايد معدلات حالات النهب والسلب والجريمة
	إنعدام الحصول على الخدمات الأساسية	إن تواصل إنعدام الأمن سيُعيق عمل الحكومة في تطبيق وإدارة مشاريع المياه والصحة والتعليم خاصة في مناطق الحقول الداخلية. بالإضافة إلى ذلك فان منع دخول المنظمات الطوعية والأمم المتحدة لدارفور سيُقلل بدوره من فرص الشراكة في مشاريع التنمية و إعادة الاعمار في الولايات الخمس
التشريعات و/أو السياسات التي لم توضع حتى الآن/ تُعدل	صعوبة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، تضارب إختصاصات مختلف المفوضيات	قلة الأنشطة أو عدم تكوين بعض الهيئات الرئيسية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
	عدم وضوح دور الإدارة الأهلية	عدم الرضاء وإنعدام الثقة وعدم وضوح دور الإدارة الأهلية خاصة مع قيام السلطة الإقليمية لدارفور ومعتمدي المعتمديات في العديد من المناطق

الفئة	المخاطر	تداعيات المخاطر
سياسياً	مخاطر السياسات غير المكتملة وغير الواضحة فيما يتعلق بالأراضي	١ / إنعدام الأمن ٢ / الصراعات ٣ / بعض صغار الملاك غير القانونيين الآن يدعون ملكيتهم للأرض التي سلمهم لها الزعماء المحليون وسجلت لهم بصورة رسمية ولكن ذلك سيخلق مشكلة عند عودة ملاكها الأصليين
	إنعدام السياسة أو الإستراتيجية الخاصة بتنمية القطاع الخاص	غياب السياسات الشاملة على المدى الطويل والمتعلقة بتنمية القطاع الخاص قد يؤدي إلى عدم التنوع الأقتصادي (في كل من منتجات الصادر ووجهاتها) بالإضافة الى وجود القليل من السياسات التي تستهدف الفقراء المهمشين ومجتمعاتهم
	إنعدام المساواة في التمثيل– في السياسة والتعليم والحكم	الشعور بالإنحياز وإنعدام الثقة قد ينتج عنه ثقة محدودة بين النازحين والحكومة في بعض المناطق وعدم القدرة على معالجة الأمن للمرأة––. عدم القدرة على تطوير القدرات الإنسانية لأعضاء كافة الطبقات والعرقيات من خلال تقوية الجامعات والمعاهد الفنية ألأمر الذي سيُفاقم هذه التحديات
	تعدد الإتفاقيات (إتفاق سلام دارفور ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور والإتفاقيات الثنائية)	سوء الفهم المتعلق بوجود العديد من إتفاقيات السلام
	عدم الإلتزام بإتفاقيات وقف إطلاق النار	تأثيرها على الأمن
	إنعدام الإرادة و الإهتمام السياسي	المطلوب وعي سياسي جاد وشامل (مع الدعم المالي لمستويات الحكم الإتحادي المحلية) وذلك من أجل إستدامة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وفعاليتها
	التكوين العرقي للقوات الأمنية خاصة حرس الحدود	صعوبة السيطرة على الضباط– إنعدام الأمن... إستمرار الطلب على الأسلحة الصغيرة
	تسييس الإدارة الأهلية	تخيل وجود عمليات مكافآت غير عادلة ، بما في ذلك صعوبة أعباء أو تحمل اثبات الحالات غير الواقعية واللازمة لتحديد نطاق ومدى الخسارة
ضعف القدرات المؤسسية	إنعدام الحكم الراشد والمساءلة	الفساد الحقيقي أو المتوهم وعمليات المكافآت التمييزية
	الفشل في تطوير الموارد المالية والمدفوعات	التأثير السلبي على الإنفاق العام والنمو القطاعي
	عدم توفير الخدمات الأساسية	عدم رغبة النازحين في العودة
	ضعف سياسات وإستراتيجيات القطاع الخاص	قلة مصادر الدخل والنمو الإقتصادي و القيمة المضافة
	فيما يتعلق بلجنة المصالحة فإنها تعاني من مخاطر عدم تطبيق الموجهات ومتابعة التوصيات	إستمرار الصراع وعدم الرضاء
	ضعف قدرات مؤسسات الشرطة والقضاء والنيابة العامة	الإفلات من العقاب والقبض العشوائي والإجراءآت غير الصائبة والطلب على الأسلحة الخفيفة وتوهم الإنحياز من قبل المجتمع المدني كل هذا ساهم في إنعدام الثقة والشك
	قلة المختبرات وضعف البنية التحتية ونظم المعلوت وأدوات البحث	إعاقة البحث العلمي والإصلاحات الزراعية وشح نظم المعلومات الصحيحة قد ينجم عنها مصاعب في التحول من البرامج الطارئة إلى البرامج التي تملكها وتقودها الحكومة في كل منطقة
	النقص في عدد الخبراء الزراعيين والمرشدين السياسات الداعمة	البطء الشديد في الدخول إلى حيز الرعي و الزراعة والتكنولوجية المتطورة بالإضافة إلى تزايد إنعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى عدم وجود نظم للأنذار المبكر للتصحر من أجل الإستعداد للكوارث

الفئة	المخاطر	تداعيات المخاطر
شح الموارد	نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج: يعتبر توقيت التمويل الكافي ضرورياً خاصة لإنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح و إعادة الدمج والعودة الطوعية ودمج النازحين. تأخير صندوق إعمار دارفور (المادة ٢١ من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور) تم التأخير عن الموعد المتفق عليه نسبة لعدم دفع الحكومة لما عليها من مستحقات	صندوق إعمار دارفور: تأخير دفع الأموال يمكن أن يتسبب في مخاطر أمنية خطيرة من قبل المقاتلين السابقين بعد إنتمائهم للمجموعات المسلحة بالإضافة إلى الصراعات بسبب الأراضي. تأخرت مشاريع إعمار دارفور أو ألغيت الأمر الذي أدى إلى إنعدام الثقة في العملية برمتها
ضعف البنية التحتية	إرتفاع تكلفة الاعمال التجارية	ضعف التنمية الإقتصادية
التغير المناخي	التاثيرات المناخية للتغيير المناخي هي التي تحدد إمكانية وجود المراعى والمياه	تؤثر على مسارات الرعاه وتخلق منافسة على الموارد وتقلل من الإنتاجية الزراعية وتتسبب في إنعدام الأمن الغذائي وترفع من مخاوف سلامة المرأة بسبب المسافات الطويلة التي تقطعها النساء من أجل جلب حطب الوقود والمياه
التنافس على الموارد الطبيعية	تزايد النمو السكاني والتغيير الديمغرافي يؤدي إلى تغير طرق إستخدامات الأراضي وبالتالي يزيد من الإستخدام غير المستدام للغطاء النباتي الطبيعي	يزيد من حدة تدهور الأرض ويقلل من الغطاء الغابي. كما يؤثر على مسارات الرعاه ومناطق الرعي والتنافس على الموارد وتقليل الإنتاجية الزراعية وإنعدام الأمن الغذائي وتزايد حدة الفقر بسبب الأعمال غير المنتجة بسبب المسافات الطويلة التي تقطع للعثور على الموارد الطبيعية

١,٢,١ الإلتزام السياسي

نحتاج قبل كل شيء، وهو أمر ينطبق على كل المخاطر المذكورة أدناه، إلى إلتزام سياسي قوي من كل الموقعين وذلك من أجل تطبيق وتحقيق إلتزاماتهم تحت مظلة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومن غير إرادة سياسية لايمكن أن نخطو خطوة الى الأمام وذلك وفقاً للمسؤوليات سواء من طرف الحكومة أو السلطة الإقليمية بدارفور أو الفاعلين الدوليين حتى ولو توفر التمويل فإن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لن يكتب لها النجاح. بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تحقيق السلام والإستقرار على المدى الطويل في دارفور فإننا نحتاج إلى إن يواصل الموقعون على وثيقة الدوحة للسلام في دارفورالحوار مع الأطراف غير الموقعة لضمان إستيعابهم في عملية السلام التي ستستمر من خلال لجنة غير الموقعين مع الأطراف الأخرى خلال عام ٢٠١٢ وإلى بدايات عام ٢٠١٣.

٢,٢,١ الأسس القانونية لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور:

إحدى التحديات الماثلة والتي تحتاج إلى المعالجة هي مسألة عدم وجود أساس دستوري لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور بما في ذلك سلطات السلطة الإقليمية لدارفور وتنظيم عملها مع المؤسسات الحكومية الأخرى. إن الفشل في إنشاء قاعدة قانونية يخلق نوعاً من إنعدام الرؤية فيما يتعلق بدور وصلاحيات هذه المؤسسة الأمر الذي ينتج عنه إطاراً محاسبياً غامضاً. إن شرعية السلطة الإقليمية لدارفور ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور تعد أمراً حيويا في مسألة تطبيق الأحكام المتفاوض عليها في الوثيقة. ولتخفيف هذه المخاطر فإن هناك حاجة ماسة لتضمين الوثيقة في الدستور المؤقت لعام ٢٠٠٥ كما هو منصوص عليه في المادة ٧٨ من الوثيقة وذلك من خلال قانون برلماني على المستوى الإتحادي، وهذا الأمر بدوره يخلق القاعدة المطلوبة لتحديد الأدوار والصلاحيات المنوطة بكل جهة حكومية في مستوياتها المختلفة وذلك ضماناً للمحاسبية[١]

١ فيما يتعلق باحكام وثيقة الدوحة للسلام دارفور والمتعلقة بالعدالة والتعويضات والأرض والمصالحة فإنه لأمر ضروري جداً أن تكون هيئات وثيقة الدوحة للسلام مستقلة وجامعة وممثلة لكل أصحاب الشأن بما في ذلك المجتمع المدني والقادة التقليديين المثلين لكافة المجموعات. كما يجب وضع معايير الإختيار والشروط الخاصة بالمفوضيين وذلك ضماناً لإستقلالهم في العمل. تدل الدروس المستفادة من الإتفاقيات السابقة بما فيها إتفاق سلام دارفور لعام ٢٠٠٦ وإتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ أن مثل هذه الهيئات لايمكن أن تعمل بالصورة المطلوبة من غير أن تكون مستقلة وممثلة للجميع ولها أدوار واضحة وتكاليف قانونية وإلا فانها ستكون عرضة لمخاطر لازالة مفوضيها عشوائياً أو إعاقة سير عملهم من أجل تنفيذ تفويضها.

لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (المادة ٧٧)

هي جهة دولية أنشئت للمراقبة والتسهيل والتقييم والمساعدة في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في الوقت الذي تحث فيه على الإلتزام بأحكامها من قبل الموقعين. والى هذه اللحظة عقدت لجنة متابعة التنفيذ إجتماعاً إفتتاحياً بمدينة الفاشر في يناير ٢٠١٢. أما الإجتماعات التالية فقد عُقدت في الدوحة، قطر في شهر سبتمبر من عام ٢٠١١ ومايو ونوفمبر من عام ٢٠١٢

ولهذا فإن وجود إطار محاسبي واضح المعالم يُعد أمراً ضروريا قبل الإقتراب من المانحين ومطالبتهم بالإلتزام بالتمويل.

٣,٢,١ السماح بالدخول و التحرك للتنفيذ والمراقبة:

أول العوائق المرتبطة بالتنفيذ مسألة في غاية البساطة: إنها السماح بدخول و حرية حركة الهيئات. إن عملية تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تصبح مستحيلة ما لم تكن هناك موافقة على تأشيرات دخول و حرية حركة الموظفين والخبراء الفنيين للسودان مع وجود عملية تكملة إجراءات واضحة متفق عليها للسماح بالدخول والسفر عبر إقليم دارفور. أما عمليات الدخول الشائكة والتي لايمكن التنبؤ بها والتي تستغرق وقتاً طويلا فإنها تقلل من كفاءة التمويل المستهدف وتسهم في تآكل ثقة المانحين في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. يمكن للحكومة أن تصادق بسرعة وبشفافية على تأشيرات الدخول لدارفور من أجل التنفيذ والمراقبة.

٤,٢,١ التمثيل غير المتوازن والتسييس المتوهم:

يُعد تسييس أو حتى توهم تسييس العمليات المختلفة والممارسات التي تميز بين الناس والتمثيل غير المتوازن للمجموعات المختلفة في المؤسسات احد أكبر العقبات التي تقف في وجه السلام المستدام والمصالحة والتلاحم الإجتماعي. حتى و لو تحسنت سبل كسب العيش وفرص تقديم الخدمات إلا أن هذا وحده لن يؤدي الى سلام مستدام. إن مظالم الناس الذين يشعرون بالتمييز ضدهم او الذين يشعرون بالحرمان من حقوقهم و/أو أرضهم سيستمرون إذا لم تكن هناك ثقة في الحكومة حيث أن الشكوك

Photo by Albert González Farran/UNAMID

اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور (المادة ١٥)

يؤكد ميثاق الدوحة على أن تُمثل الحركات تمثيلا كافياً في اللجنة المكلفة بصياغة الدستور الدائم لجمهورية السودان وقد شاركت حركة التحرير والعدالة في المحادثات المتعلقة باللجنة الوطنية لمراجعة الدستور منذ بدايتها. كما تم تعيين الرئيس من الحركة لتنسيق العمل بين أعضاء اللجان الأخرى وكذلك للتنسيق مع الأحزاب الغير مشاركة في الحكومة مثل حزب الامة والاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي وغيرهم. ومع مشاركتها في اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور إلا أن حركة التحرير والعدالة قد تمسكت بنص المادة العاشرة من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ومفاده هو: «إن الوضع الإداري الدائم لدارفور يجب أن يُحدد من خلال الإستفتاء»

تدورحول رغبتها وقدرتها على معالجة هذه المخاوف بطريقة عادلة ونزيهة.

وبمحاولة معالجة هذا التحدي هناك حاجة «للمصالحة» بين القبائل والحكومة من خلال الوساطات غير المنحازة ودعم عملية بناء الثقة في الحكومة، وهذا يتطلب تمثيلاً عادلا وشاملا لكل الناس في كل المناطق. لمزيد من الأمثلة يرجى الرجوع الى التمثيل غير المنحاز و التسييس المتوهم.

إن الأولوية عبر كل القطاعات ستكون موجهة للعديد من المؤسسات في دارفور والسلطة الإقليمية والولاية والحكومة الإتحادية حتى تتخذ خطوات عملية جادة لتطبيق سياسة المكافآت والتي يجب تطويرها بصورة شاملة، فمن غير سياسة مكافآت تعالج هواجس الناس، ويجب ان يراها الناس عادلة، تتناسب مع حجم الخسائر الحقيقية فإن المظالم ستظل تراوح مكانها.

٥,٢,١ قدرة الحكم المحلي على الإمتصاص:

من أجل تطبيق مكونات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور المتعددة على مستوى الولايات والمحليات على وجه

التمثيل غير المتوازن والتسييس المتوهم

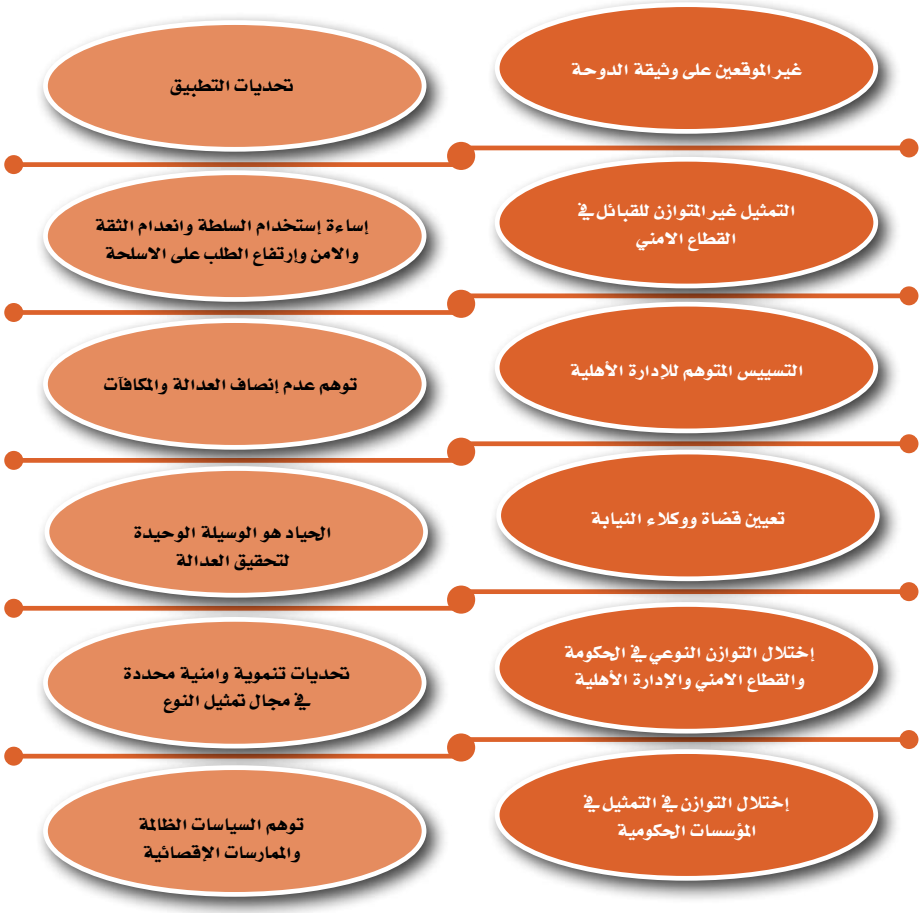

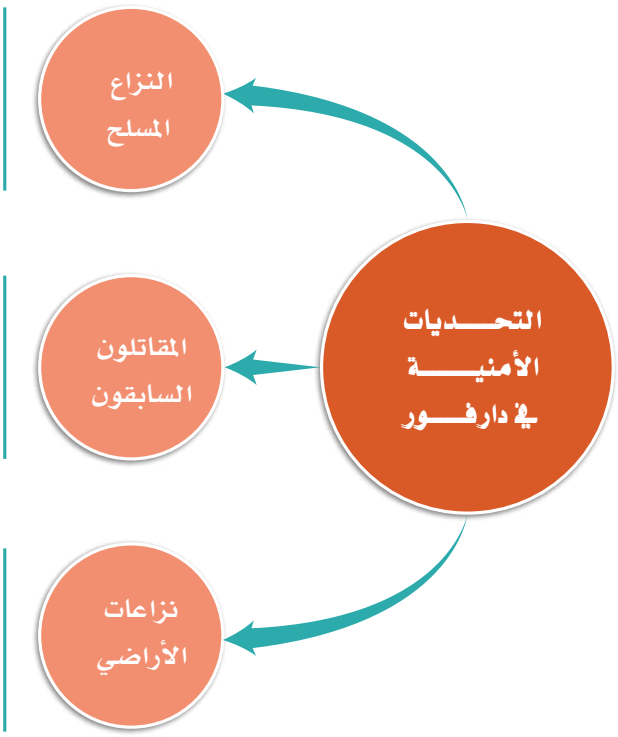

الخصوص فان هناك حاجة لوضع أولويات لتقوية الحكم المحلي فيما يتعلق بالميزانية والإدارة المالية والتخطيط وخلق الإطار المحاسبي الشفاف لضمان إستخدام التمويل إستخداماً فعالا. ويتعلق بهذا أيضاً المستويات الدنيا للإمتصاص ومقدرات التنفيذ على مستويات الحكم المحلي. هنالك مخاوف أخرى مصدرها أن الموارد الأخرى المخصصة لحكومات دارفور لن تُنفق في وقتها وبطريقة مسؤولة، ونظراً لكبر حجم التوقعات بمعالجة أولويات كل من حكومات دارفور وسكانها وفقاً لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، فإن قدرة الإمتصاص ستحتاج الى المعالجة بأسرع ما يمكن. إن أحد الدروس المستفادة من إتفاقية السلام الشامل وإتفاق سلام دارفور هو أن التوقعات العالية الخاصة «بثمار السلام» التي لم يجنيها الناس أدت إلى نشوء المظالم وعدم الرضا والصراعات. إن الطريقة الأمثل لتخفيف مثل هذه المخاطر هو ضمان إستمرار الحوار ورفع الوعي بوثيقة الدوحة للسلام في دارفورنفسها بالإضافة إلى خطو خطوات ظاهرة للعيان نحو التطبيق. وهذا يعتمد إعتماداً كبيراً على التغطية الإعلامية الجيدة التي تصل حتى إلى الجماعات البعيدة والتي تقوم على الأمانة والحرية في التقارير.

٦,٢,١ إنعدام الأمن

يمثل إستمرار إنعدام الأمن تحدياً كبيرا لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في كافة مكوناته. وتتضح أوجه إنعدام الأمن ومهدداته في دارفور في ثلاثة أشكال:

٧,٢,١ إنعدام تسلسل المشاريع أو البرامج: خلق هياكل متوازية

تعد عملية تسلسل الأنشطة مسألة بالغة الأهمية خاصة في إطار تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ذات الست سنوات. صحيح أن معظم الأهداف طويلة الأجل إلا أنه من المهم أن نضع في الحسبان الأهداف على المدى المتوسط والتي

«ينبغي أن تقوم على مبادئ وركائز الأمن الشامل والتعددية والاستخدام المتوازن للموارد، والتوزيع العادل والمتوازن للخدمات على قدم المساواة، ومحمية جيدا بالتعايش الاجتماعي، من خلال السلام وسيادة القانون، والذي يشكل التنوع الاجتماعي والثقافي فيه عنصر قوة، وينبغي أن تبقى مستقرة بقوة على أساس الشراكة الوطنية الحادبة على تحقيق التنمية المستدامة وبناء علاقات التعاون المشترك الذي تصب في مصلحة مجتمع دارفور».

آدم عبد الرحمن

مفوض السلطة الإقليمية لدارفور

تدفـع بإنجازات متزايدة. تهدف الأنشطة التأسيسية إلى بدء هذه الإنجـازات المتزايـدة: فمثلا في أثناء فترة بنـاء المدارس يمكن أن نستخـدم بعض المباني الطارئة لتحقيق الأهـداف التعليمية. نسبة لنمـط المساعـدات الإنسانيـة التـي طال عليهـا الأمـد في دارفور فـإن التحول الى أجنـدة التنمية بصورة شاملـة يتطلب مزيدا من التناغم بين جهود الحكومة والأمم المتحدة والمانحين. وحتى نتمكن مـن التعامل مع الإحتياجات التي حددتهـا لجنة تحديد إحتياجات دارفـور بصورة مستدامة فإن هناك حوجـة إلى أن تأخذ الحكومة والجهات المعنية على عاتقها الملكية الكاملة للخطط في الوقت الذي تقـوم بعمل الميزانيات اللازمة لذلك. يجب أن لا تجرى المساعدات الخارجية بالتـوازي مع الهياكل الإدارية التـي تم انشاؤها، كما أن المساعدات القادمة يجب أن تهدف إلى زيادة القدرات والمسؤوليات الخاصة بأهل دارفور وحكومات الولايات والحكومة الإتحادية التي تعمـل علـى خدمتهم حتـى يتمكن أهـل دارفور من معرفـة وإدارة التحديات التي تواجههم.

٨,٢,١ التوقعات والمسؤوليات على مستوى الحكومة والمجتمع

بالتناغم مع ما سبق ذكره من تحول نحو التنمية طويلة الأجل، هناك فـترة للتـوازن والضبط لكل مـن المجتمع والحكومـة تنتهى بزيادة إنشغالهـم بهـذه العملية. هنـاك عجز كبير في معظـم المساعدات الدوليـة حتـى الان كمـا أن هناك الكثـير من المساعـدات المقدمة إلى جانـب تلك التي قدمتهـا الحكومة وذلك مقابـل التركيز على بناء القدرات الإضافية لكل مـن المجتمعات المحلية والإدارات التي تخدمهم. لقد أصبح اهل دارفور في المعسكرات والمناطق الحضرية ينعمـون بمستـوى خدمات لم تكن موجودة قبـل النزاع بما في ذلك الخدمات الصحيـة والحصول على المياه والتعليـم. وقد دُعم هذا الامر من قبـل المساعدات الدولية. يجب أن تكـون عملية الإتصال والتواصـل شفافة خاصة فيما يتعلق بـالإدارة المالية والتي ستدعم الان تقديم الخدمات لتصبح الأمور واضحة فيما يختص بالجداول الزمنية والتوقعات وعملية التنمية برمتها. فعلى سبيل المثال إضافة إلى المسؤولية عن إدارة الميزانية يجب أن يكون هناك تركيز متزايد على مستوى المجتمع –والحكومة– لصيانة وإصلاح البنية التحتية الجديـدة بما في ذلـك التكاليف المرتبطة بها. كمـا يجب أن تشمل الموزانـة محفزات إصلاح إستباقية دائمـة وليس فقط كرد فعل لما لحق بها من إنهيار.

الأنشطة التأسيسية و قصيرة الأجل

ينبغي أن تستند إستراتيجية تنمية دارفور، شأنها شأن أي بنية، على أسس قوية. ويعد تسلسل الأنشطة أمر حيوي لنجاح الإستراتيجية، وسوف لن تتحقق الأهداف الموضوعية المنشودة دون أن تكون منسقة تنسيقا جيدا ودون خطط لتمويلها تمويلاً جيدا. وقد بنيت الركائز الثلاث على أنشطة تأسيسية من شأنها توفير المعلومات الأساسية والمهارات والعمليات والقدرات المادية الأساسية لدعم برامج الإنعاش والتنمية المنشودة وصيانتها.

لقد حدد المشاركون في ورشة عمل "الأنشطة التأسيسية و قصيرة الأجل" المبادرات التي يجب بدؤها فوراً والعمل على إكمالها في غضون ١٢ شهرا تأسيسها بشكل واسع و تنفيذها خلال هذا الإطار الزمني. والأهم من ذلك، أنها حددت تلك الأنشطة ذات المؤشرات والمستلزمات الضرورية لما قبل البدء في تنفيذ برامج التنمية الطويلة الأجل. إن تنفيذ هذه الأنشطة سيدل على أن وثائق اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور أبعد ما تكون مجرد قوائم تمنيات بسيطة، بل أنها تمت وفق خطة مدروسة وحكيمة أخذت في الحسبان عامل الزمن والتدرج والإمكانيات المتاحة.

وستخدم هذه الأنشطة التأسيسية و القصيرة الأجل بعض الأغراض الرئيسية الأساسية، والتي ستعزز سرعة الإنتقال من وضع تلقي الإغاثات و الإعانات الإنسانية إلى آفاق التنمية.

و لصون جهود التغيير يتطلب إتباع جملة المسائل الشائكة المرتبطة بهذا التغيير بما يسمح لهذه الأفكار و الممارسات بالإنتشار. وهذا يتطلب أن يتم تدقيق أي تدخل من أجل المحافظة على مستوى و حجم العملية و التغطية الجغرافية

والجدول الزمني للتنفيذ ، وجميع العوامل التي تساعد في تحديد التكلفة التقديرية.

الأنشطة التأسيسية و القصيرة الأجل هي الخطوة الأولى والفورية لإنطلاقة و بداية تنفيذ أهداف إستراتيجية تنمية دارفور طويلة المدى. وتتطلب الأنشطة التأسيسية و القصيرة الأجل الحاجة للبدء فوراً، لا سيما تلك التي تهدف إلى بناء مهارات وقدرات الأفراد الموجودين في معسكرات النازحين والقرى الريفية. وذلك لمواجهة المخاوف الكبيرة التي قد تنشأ قبل ترحيلهم إلى قراهم والذي سوف يؤدي إلى حد كبير على زيادة الجهد المطلوب للوصول إليهم ومساعدتهم في عمليات التنمية. الأنشطة قصيرة الأجل هي تلك البرامج التي ينبغي أن تبدأ فوراً لتحسين الوضع القائم حاليا وإبداء حسن النوايا للتعاون السلمي. والتي سيتم توفير الأموال اللازمة لتحقيقها من جملة الأموال المتعهد بها: وهي ليست كيانا منفصلا أو «الحد الأدنى من المتطلبات» اللازمة لتلبية متطلبات الإنعاش في دارفور.

بالأحرى فإنه يمكن القول بأن الأنشطة التي تم تحديدها هي ببساطة حسابات تمويل أكثر إستراتيجية والتي يراعي فيها حساسية العامل الزمني، وهي إستثمار متعدد الأوجه يأتي في شكل إستراتيجية متدرجة ومتسقة والتي لا تضمن قطف ثمار السلام فحسب بل وصونه أيضاً. وستعمل في مجملها على بناء الثقة و دعم إستراتيجية تنمية دارفور، والإطمئنان على قدرة الإستيعاب المبدئية. إن التدريب و بناء القدرات و بناء الثقة بغية الوصول إلى الإستقرار، سيغير مواقف الكثيرين من أبناء دارفور من مجرد متلقين للمعونات الإنسانية المؤقتة إلى ناشطين دافعين لعملية الإنعاش المنشودة على المستوى الفردي والمجتمعي.

إن أفضل مثال لأهمية الأنشطة التأسيسة ودورها التمهيدي الهام و السابق لبرامج التنمية الكبرى الطويلة الأجل

التي يمكن الإشارة إليه هو التعهد السخي من حكومة دولة قطر لبناء خمسة مستشفيات في دارفور خلال الثلاث سنوات القادمة والتي تبلغ تكلفتها ١٥٠ مليون دولار أمريكي فضلاً عن التكاليف التشغيلية الإضافية لمدة سنة واحدة . وإذا ضمنت هذه المساهمة في إسترتيجية تنمية دارفور مع إعتبارات وضع ما قبل الإعمار فإن الإجابة على الأسئلة ستتضح في غضون السنة الأولى من عمر الإستراتيجية.

من المسلم به أن ترتبط هذه الإعتبارات وتتشابك بين قطاعات

متعددة، بشكل يدل على طبيعة الترابط الداخلي للركائز وضرورة التدرج التنموي في إستراتيجية تنمية دارفور.

وبمجرد تمويل الأنشطة التأسيسية والبدء في تنفيذها، ستعمل على خلق القاعدة المعرفية التي سترتكز عليها مبادرات إستراتيجية تنمية دارفور بسياق أوسع فيما يتعلق بالخدمات التي يتم تقديمها وإدارة الموارد البشرية والمالية والبنيات التحتية ذات الصلة. تفاصيل أوفى عن إدارة قاعدة بيانات معارف السكان الإصليين التي سيتم إنشاؤها وصونها تتوفر في القسم ٤,٤ من التقرير.

من أجل ضمان أن مبادرات الإنعاش والتنمية القائمة على إستراتيجية تنمية دارفور قد تم تصميمها وتنفيذها بناء على الإحتياجات الفعلية مع مراعاة حساسية وضع الصراع ، لذا فإنه من الضروري أن تتم تقوية قواعد المعلومات في كل أنحاء دارفور. ويتثنى تحقيق ذلك من خلال تحسين أليات وعمليات جمع البيانات، وإدارة نظم المعلومات ، و منهجيات التحليل التي يمكن أن تحول قاعدة البيانات هذه إلى معلومات عملية تستخدم للبرمجة والتخطيط التنموي.

المقاصد الرئيسية لهذا الجهد ، إلى جانب إدخال التحسينات على البنية التحتية لتقنية الإتصالات والمعلومات وعلى أنظمة البرمجيات

تهدف بصورة خاصة إلى بناء مهارات وقدرات الأفراد في معسكرات النازحين والمجتمعات المحلية والقرى الريفية – قبل أن يرحلوا إلى قراهم وزيادة الجهود اللازمة للوصول إليهم وموظفي الخدمة المدنية، المطلوبين لتشغيل الخدمات والميزانية وخطط الإنعاش

الدراسات والمسوحات وعمليات التقييم التي من شأنها خلق قاعدة معرفية ترتكز عليها مبادرات إستراتيجية تنمية دارفور في سياق أوسع مع الأخذ في الإعتبار الخدمات المقدمة، الموارد البشرية والإدارة المالية والبنيات التحتية ذات الصلة وإتاحة الفرصة للتنافس الحر في مجال تخطيط وتنفيذ الأنشطة طويلة الأجل. إن قاعدة المعرفة المطورة سوف تضمن أن برامج الإنعاش والتنمية التي تم القيام بها قد جرى تصميمها وتنفيذها في إطار إستراتيجية تنمية دارفور بشكل روعي فيه الإحتياجات الحقيقية وحساسية وضع الصراع

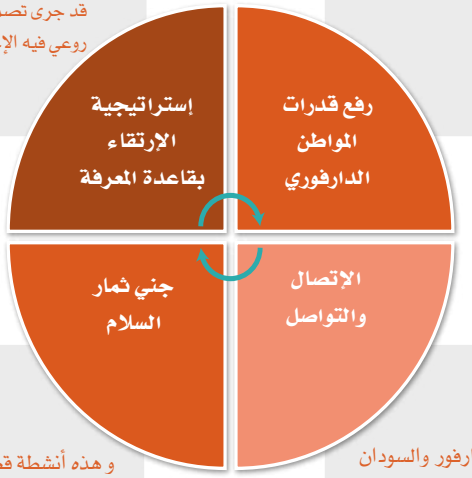

لوسائل الإعلام دورحيوي في إحاطة الشعب في دارفور والسودان بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور و إسترتيجية تنمية دارفور، خاصة في المراحل المبكرة من التنفيذ حيث تكون توقعات الناس بصورة عامة مرتفعة على نطاق واسع في الوقت الذي يكون فيه التنفيذ محدودا بضعف القدرات و المؤسسات

و هذه أنشطة قصيرة الأجل أكثر من كونها تأسيسية، وهي أنشطة كاملة في حد ذاتها، تستهدف إعادة التأهيل والبنيات التحتية الصغيرة، مثل إنارة المراكز الإجتماعية والمرافق العامة بالطاقة الشمسية. و مثل هذه الأنشطة يمكن توفيرها بسرعة كواحدة من ثمار السلام وتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

بشكل كافٍ، هو تعزيز قدرات الموارد البشرية للحكومات الولائية بما في ذلك السلطة الإقليمية لدارفور ونظرائهم في الحكومة الإتحادية، بالإضافة إلى الشركاء الوطنيين غير الحكوميين.

إن تقوية قاعدة المعلومات لا توفر فقط المدخلات اللازمة لفاعلية البرمجة و التنفيذ، ولكن تؤكد أيضا على أن االقاعدة و الدعامة الأساسية قد تم إرساؤها بوضوح و بالتالي يصبح من السهل رصد و متابعة الأثار و النتائج النهائية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور.

ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن التحسن الفعلي على الأرض إنتظار نتائج هذه الدراسات والمسوحات. و لن أيضا فإن الأنشطة التاسيسية و القصيرة الأجل تسعى لتقديم الفوائد الملموسة – التي يمكن تنفيذها و إكمالها في غضون ١٢ شهرا أو تأسيسها وتنفيذها خلال هذا الإطار الزمني. الجدول أدناه يقدم مزيجاً من الإثنين معا، مع الأخذ في الإعتبار العامل الموسمي و القدرة الإستيعابية و إجراءات الدخول و التحرك.

الدعامة الأولى: الحكم و العدالة و المصالحة		
	الأنشطة التأسيسية و الأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	الهدف الأول: تقوية الحكم المحلي وهياكله	
	١,١ مراجعة و توحيد الإطار التشريعي ١,١,١ مراجعة الأطر المؤسسية و القانونية و السياسات (إعداد دراسات و إستشارات) ١,١,٢ إعادة هيكلة المؤسسات و مراجعة السياسات و التشريعات ١,١,٣ مراجعة وتعديل القوانين و التشريعات المرتبطة بالإدارة الأهلية	٤٠٠,٠٠٠
	الهدف الثاني: تأهيل نظام الخدمة العامة على مستوى الولايات والمحليات	
	٢,١ دراسة ومراجعة هيكلة الخدمة العامة وإجراءآتها و تقديم الخدمات: ٢,١,١ مراجعة القوانين والتشريعات والسياسات المرتبطة بإدارة القطاع العام ٢,١,٢ مراجعة سلطات وصلاحيات نظام الإدارة العامة ٢,١,٣ مراجعة سياسات و قوانين و إدارة الموارد البشرية في القطاع العام	١,٢٥٠,٠٠٠
	الهدف الثالث: تطوير المشاركة الشعبية في الحكم وتقديم الخدمات	
	٣,١ توفير البيئة الملائمة لضمان تمثيل ومشاركة المواطنين ٣,١,١ مسح و بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني و الإعلام	٢٥٠،٠٠٠
	الهدف الرابع: تطوير طرق إعداد الميزانية و زيادة الموارد الذاتية	
	٤,١ دعم و إعداد ميزانية قطاعية على مستوى الولايات	٢٥٠,٠٠٠
	٤,٢ إعداد دراسات لتحديد موارد جديدة لدعم ميزانية الولايات	٢٥٠,٠٠٠
	٤,٣ إعداد و إجازة الموجهات لتخصيص الموارد بين الولاية و المحليات	٢٥٠,٠٠٠
	الهدف الخامس: الشفافية و الكفاءة والعدالة في التحويلات الحكومية	
	٥,١ مراجعة الإطار التشريعي و السياسي و القانوني للعلاقات المالية بين مؤسسات الحكومة على كل مستويات الحكم ٥,١,١. مراجعة نظام الضرائب في الولايات الخمس و قوانينها و تقييم بنيتها التحتية ٥,١,٢ مراجعة نظام المراجعة العامة في الولايات الخمس و قدراتها و بنيتها التحتية ٥,١,٣ تقييم قدرات الأجهزة الرقابية – المراجع العام و إعداد خطة رفع الكفاءات في مجال تكنولجيا الإتصالات ٥,١,٤ التقييم القطاعي للكشف عن حجم ومحاربة الفساد في القطاع العام	٥٠٠,٠٠٠
	الهدف السادس: تسهيل سبل الوصول للعدالة	
	٦,١ مسح و تحديد الإحتياجات العاجلة للقطاع العدلي في مجال البنيات التحتية وبرامج بناء قدرات ٦,١,١ إجراء مسح في مجال: – تحديد المواقع التي يتم فيها تشييد المحاكم و مراكز الشرطة و النيابة العامة وفقاً لحجم السكان وإحتياجاتهم في المحليات الامنة وفق الاولويات –التعرف على إحتياجات الشرطة من حيث المعدات و السكن و مراكز الشرطة في المناطق الريفية و الوحدات الإدارية ٦,١,٢ إجراء تقييم لبناء وتاهيل السجون في كل ولاية بما في ذلك تخصيص أماكن منفصلة للنساء و الأطفال	٢٥٠,٠٠٠ ٢٥٠,٠٠٠

يتبع

الدعامة الأولى الحكم والعدالة والمصالحة

الدعامة الأولى: الحكم و العدالة و المصالحة	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	بالدولار
	٦,٢ تقييم متطلبات الموارد البشرية في مجال القضاء في الولايات الخمس – تحديد الكفاءات و الأعداد المطلوبة من ا القضاة و وكلاء النيابة في المحليات وتخصيص الميزانيات المناسبة لدعمهم وتعيينهم في الحال إن تطلب ذلك – إقامة نظام للقضاء المباشر عبر تسجيل المحامين و المساعدين القانونين – تقييم عدد و تكلفة و ظروف عمل كتبة الشرطة لتحسين التوثيق في كل مراكز الشرطة في كل ولايات دارفور	٢٥٠,٠٠٠
	٦,٣ إقامة حملة مناصرة و رفع وعي المجتمعات للتعرف على حقوقهم و طرق الوصول للعدالة من خلال الأنشطة المجتمعية و الإعلام	٢٠٠,٠٠٠
	٦,٤ تقديم الدعم لمفوضيات وثيقة الدوحة لتمكينهم من تنفيذ تفويضهم الدستوري ٦,٤,١ دعم و مناصرة تضمين وثيقة الدوحة في الدستور ٦,٤,٢ بناء قدرات مفوضي مفوضيات وثيقة الدوحة و دعمهم فنياً من خلال برامج التدريب و ورش العمل و تعيين الخبراء الفنيين ٦,٤,٣ القيام بدراسات لتحديد السلطات و الأدوار والتفويض لمفوضيات وثيقة الدوحة لضمان التناغم مع مؤسسات العدالة القائمة ٦,٤,٤ تصميم الية تنسيق عدلية بين قطاعات العدل الثلاثة : النظامي وغير النظامي وهيئات وثيقة الدوحة للسلام لتفادي تضارب التفويض و الإختصاصات	١,٠٠٠,٠٠٠
	الهدف السابع: الدمج الإجتماعي و الإقتصادي للمسرحين من القوات المسلحة (بما في ذلك الجماعات الخاصة)	
	٧,١ المراقبة والتحقق لنتائج تقييم لجنة وقف اطلاق النار للجماعات المسلحة ٧,١,١. إنشاءا لجان لوجستية مشتركة تبدأ أعمالها فورا ٧,١,٢ تطوير قدرات حكومة السودان و ولايات دارفور الخمس لتتمكن من السيطرة على الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و تعزيز سلامة المجتمع من خلال حصر أسلحة المدنيين ٧,١,٣ إجراء برنامج نزع السلاح والتسريح و إعادة الدمج في الولايات الخمس للمحاربين السابقين من الرجال والنساء ٧,١,٤ تنفيذ مشاريع ذات عائد سريع لدعم التلاحم الإجتماعي وضبط الأسلحة الصغيرة على مستوى المجتمعات بما في ذلك تقييم إحتياجات النساء المتاثرات بالحرب	٧,٥٠٠,٠٠٠
	الهدف الثامن: إصلاح القطاع الأمني	
	٨,١ إنشاء لجنة فنية للدمج و تطبيق إجراءآت التشغيل الموحدة ٨,١,١ تكوين لجنة للتسجيل الطوعي للأسلحة على مستوى الولايات ٨,١,٢ عملية التعرف على المحاربين السابقين و دمجهم في المؤسسات الأمنية مع مراعاة الإستجابة لقضايا النوع كما هو منصوص عليه في وثيقة الدوحة لسلام دارفور ٨,١,٤ التعرف على الإحتياجات الخاصة للنساء و معالجتها في عمليات إصلاح القطاع الأمني	١,٧٥٠,٠٠٠
	٨,٢ التقييم الشامل لمتطلبات التدريب وتاهيل السجون في كل ولايات دارفور الخمس	٢٥٠,٠٠٠
	٨,٢,١ مراجعة التشريعات المحلية والعالمية المتعلقة بالأسلحة الخفيفة	٢٥٠,٠٠٠

الدعامة الأولى: الحكم و العدالة و المصالحة

الدعـــــــامة الأولى: الحكـــــــم و العـــــــدالة و المصالحـــــــة	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	بالدولار
	الهدف التاسيع: المصالحة وعملية واليات إدارة الصراع	
	٩,١ البدء في دراسات حول العلاقة و الروابط بين النظام العدلي الرسمي وغير الرسمي والمحاكم الرسمية والمحاكم الشعبية ٩,١,١ القيام بدراسة حول دور نظم العدالة التقليدية والياتها في تعزيز العدالة و كوسيلة لحل الصراعات سلمياً ٩,١,٢ مسح و تحديد الإحتياجات اللازمة وتصميم و إعداد برامج تدريبية لبناء القدرات للقضاة التقليديين فيما يتعلق بنظم العدالة الرسمية و الشعبية	٢٥٠,٠٠٠
	٩,٢ دعم السلطة الإقليمية لدارفور من أجل إعداد و صياغة تشريعات يتم إيداعها على المستوى الولائي والإتحادي من أجل تبني قوانين تعطي المزيد من السلطات للإدارة الأهلية لممارسة وتطبيق القوانين العرفية	٢٥٠,٠٠٠
	٩,٣ تصميم دراسات وسياسات تأخذ في الإعتبار العنف القائم ضد النوع وجعله متناغماً مع القوانين العرفية	٢٥٠,٠٠٠
	٩,٤ دعم لجنة الحقيقة والمصالحة والعدل للوصول الى المعايير العالمية بإستخدام أفضل الممارسات المتعلقة بسياسات وإجراءات JTRC ٩,٤,١ التطوير والمصادقة على إستراتيجيات الولايات الخمس المتعلقة بالمصالحة من خلال المشاورات الولائية ٩,٤,٢ بناء قدرات المنظمات الطوعية في بناء السلام و المصالحة ٩,٤,٣ الإتفاق مع قادة الرعاة و المزارعين فيما يتعلق بالمراعي واليات حل النزاعات و إستخدامات الأراضي ٩,٤,٤ تقوية الإدارة الأهلية واليات حل النزاعات المحلية من خلال قيام	٣,٠٠٠,٠٠٠
	٩,٥ توفير الأمن في ٥٠ موقعا من مواقع العودة ٩,٥,١ توفير عدد كافي من أفراد الشرطة ٩,٥,٢ تقوم وحدة اليوناميد المتخصصة في نزع الألغام ومخلفات الحرب بالتقييم لتحديد مدى الخطر والتدخل المطلوب لإزالتها	١,٠٠٠,٠٠٠
	الهدف العاشر: تحسين طرق تسجيل الأراضي/الملكيات واليات حل النزاع المرتبطة بذلك	
	١٠,١ تقييم هيئة أراضي دارفور فيما يتعلق بهيكلتها و سياساتها و القضايا القانونية التي تشمل حق المرأة في الأرض والتعرف على أوجه القصور والتوصيات المقترحة ١٠,١,١ إجراء تقييم ومشاورات وبحوث للطرق التقليدية لتسجيل الأراضي مع وضع توصيات صارمة ١٠,١,٢ القيام بدراسات و مسوحات و مشاورات فيما يتعلق بالأعراف في إدعاء ملكية الأراضي و الخروج بتوصيات محددة ١٠,١,٣ الية مراقبة مسارات الرحل ومباشرة عملها فورا ١٠,١,٤ توعية المواطنين بدورهم في إدارة الأراضي من خلال التواصل وحملات التوعية	٣,٥٠٠,٠٠٠
	الهدف الحادي عشر: امكانية وصول الافراد الى نظام التعويضات	
	١١,١ مراجعة سياسات و أنشطة وهيكلة لجنة العودة الطوعية والتوطين فيما يتعلق بالمكافات التي تتم عبر التقييم الذي يضمن الإستجابة للتوصيات المقترحة	
	١١,٢ وضع سياسات واضحة فيما يتعلق بالإستحقاقات والإطار الزمني وعملية المطالبات لضمان الشفافية و المحاسبية و ذلك بإدخال طرف محايد	
	١١,٣ تصميم إستراتيجية إتصال على مستوى المجتمعات المحلية فيما يتعلق بعمليات المطالبة بالتعويضات	
	١١,٤ التعرف على أولويات المجتمعات ومشاريع التعويضات	
	١١,٥ تقييم وإنشاء صندوق جبر الضرر تحت إدارة السلطة الإقليمية و يتم تمويلها من قبل الحكومة السودانية والمانحين	
	إجمالي متطلبات الدعامة الأولى والأنشطة قصيرة المدى	٢٥,٤٥٠,٠٠٠

الدعامة الثانية: الإعمار		
	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	الهدف الأول: تحسين وسائل الوصول للأسواق والحصول على البضائع والخدمات الإدارية والإجتماعية	
	١,١ تقييم مفصل لإحتياجات النقل و أولوياته ١,١,١ تقييم البنية التحتية للتجارة وتدفق السلع ١,١,٢ دراسات جدوى وتصميم برامج الأولويات أ- رفع إمكانية الوصول للأسواق و البني التحتية للسوق ب- تحسين مواقع العودة الطوعية والقرى الريفية ١,١,٣ وضع خطة لتطوير الطرق الفرعية	٧٥٠,٠٠٠
	١,٢ تاهيل وتطوير شبكة الطرق الحالية (بناء أو تأهيل المعابر)	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	١,٣ إعادة تاهيل وبناء المباني الإدارية في بعض المحليات المختارة بإستخدام المكعبات الرملية المضغوطة	١,٠٠٠,٠٠٠
	الهدف الثاني: تحسين إمكانية الوصول إلى مصادر المياه النقية و الصرف الصحي	
	١,١ رفع مستوى التغطية و إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي من أجل تقليل حوادث الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه عند قرى العودة و المناطق الريفية والحضرية ومناطق الرحل ٢,١,١ إعادة تاهيل نظم الإمداد المائي مثل المضخات المياه و الابار الجوفية في المناطق الريفية والحضرية ومناطق الرحل ٢,١,٢ الدعم المنتظم لتكلفة تشغيل ٨٠ وحدة مياه في ولايات دارفور الخمس و يشمل ذلك إمداد الوقود والأجور و الصيانة ٢,١,٣ تركيب مضخات يدوية جديدة في مناطق العودة الريفية والحضرية ٢,١,٤ بناء المنازل وتحسين دورات المياه في المناطق الريفية والحضرية ومناطق الرحل ٢,١,٥ تشييد محطات مياه في المرافق الصحية ٢,١,٦ تشييد محطات مياه ومرافق صرف صحي في المدارس	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢,٢ تحسين مراقبة و تقييم إستخدام المياه الصالحة للشرب على مستوى الولايات والمجتمعات المحلية ٢,٢,١ تدريب العاملين في حقل المياه والصرف الصحي على مستوى الولايات ٢,٢,٢ دعم شعبة إصحاح البيئة على مستوى المحليات	٥٠٠,٠٠٠
	٢,٣ دمج إدارة المياه في كل ولاية في إستراتيجيات تخفيف حدة الفقر مع مراجعة السياسات المائية للسماح للمزيد من اللامركزية مع توضيح المسؤوليات ٢,٣,١ قيام ورش عمل تدريبية تستهدف وحدات الصرف الصحي و إصحاح البيئة في كل ولاية تدعم في كل عام بما في ذلك إنشاء وحدات لفحص المياه ٢,٣,٢ إقامة ورشة في كل ولاية لمراجعة و توضيح الأدوار و المسؤوليات ٢,٣,٣ توزيع نتائج الورش (الف كتيب لكل ولاية)	٢٥٠,٠٠٠
	٢,٤ تطوير البنية التحتية للإمدادات المائية ونظم التوزيع ٢,٤,١ إعداد خطة شاملة لمياه المدن من خلال عملية تشاورية أ- تقييم مفصل ودراسات جدوى ب- التعرف على الأولويات وتقدير تكلفتها ٢,٤,٢ تصميم و تشييد مرافق بعينها • توسيع وتاهيل محطة مياه الضعين • بناء محطة مياه الصرف الصحي السطحية لمدينة الضعين	٢٥٠,٠٠٠ ٤,٥٠٠,٠٠٠
	٢,٥ تطوير خطة لتحديد أولويات برامج بناء قدرات الإدارات و تكلفتها	٢٥٠,٠٠٠
	٢,٦ دراسات عن إدارة الموارد المائية ٢,٦,١ مراجعة نظم معلومات مصادر المياه الموجودة حالياً مع وضع خطة مراقبة لمصادر المياه ٢,٦,٢ إعداد إستراتيجية شاملة لنظام معلومات موارد المياه ٢,٦,٣ تحيد مناطق الأولويات للتنفيذ	٥٠٠,٠٠٠

يتبع

الدعامة الثانية: الإعمار		
	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	٢,٧ إنشاء مجمعات مياه شاملة في المواقع الرئيسية للسكان ٢,٧,١ إختيار المواقع ٢,٧,٢ تقييم مفصل لتحديد أولويات العمل ٢,٧,٣ تصميم وتنفيذ الخطط	١,٠٠٠,٠٠٠
	٢,٨ تصميم إستراتيجية للتخلص من النفايات الصلبة و السائلة ٢،٨،١ تحديد الأولويات وتكلفتها ٢٨,٢ تنفيذ الخطط المصادق عليها	٢٥٠,٠٠٠
	الهدف الثالث: تسهيل الحصول على خدمات الكهرباء	
	٣,١ إجراء مسح لتحديد أماكن تجريبية لتشغيلها بالطاقة الشمسية	
	٣،٢ البدء بقليل من الكهرباء كثمرة من ثمرات السلام: شراء وتركيب خلايا طاقة شمسية لإنارة بعض المباني العامة و بعض الشوارع الرئيسية	
	الهدف الرابع: تسهيل الحصول على الخدمات الصحية والغذائية المتكاملة	
	٤,١ التقييم الدقيق ٤,١,٢ تحديد عدد و وضع المرافق الصحية الموجودة و المطلوبة من قبل الولايات خاصة في مناطق العودة – توفير خطط متسلسلة و حديثة لإعادة التأهيل في كل ولاية – مراجعة و مراقبة و توفير التدريب أثناء الخدمة وصياغة برامج متخصصة من أجل التغطية العاجلة لكافة القوى العاملة النشطة – مراجعة ترتيبات الإمداد الدوائي في الإقليم و التعرف على المعايير المطلوبة لزيادة وتوفير الدواء وتقليل كلفته وضمان جودته – دراسة جدوى للتوسع في الحصول على الرعاية الطبية من خلال دعم التأمين الصحي	٢٥٠,٠٠٠ ٢٥٠,٠٠٠
	٤,٢ توفير العدد الكافي من الموظفين من خلال توظيف الكوادر العاطلة عن العمل	١,٥٠٠,٠٠٠
	٤,٣ تحسين نظم الإمداد من خلال تقليل تجزئته و دعم الإصلاح في كل الإقليم	١,٥٠٠,٠٠٠
	٤,٤ بدء برنامج التدريب على رأس العمل لتطوير مهارات العاملين بالحقل الصحي وتحفيزهم	١,٠٠٠,٠٠٠
	٤,٥ تطوير و إعادة تاهيل المرافق الصحية الحالية	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	٤,٦ إجراء خمس دراسات / مسوحات في كل ولاية لتوفير إحتياجات الصحة العقلية	٢٥٠,٠٠٠
	٤,٧ إنشاء مرصد لمراقبة النظام الصحي في دارفور الكبرى لمراقبة وتنسيق الأنشطة المرتبطة بإعادة الإعمار	٢٠٠,٠٠٠
	الهدف الخامس: تحسين التعليم عالي الجودة	
	٥,١ تصميم و إختيار المواقع و تجهيزالعقود بمالا يقل عن عشرين مدرسة (٤ في كل ولاية) خاصة في مناطق العودة	١٠،٠٠٠,٠٠٠
	٥،٢ التقييم السريع لإحتياجات التعليم الولائية لتحسين وزيادة عدد المعلمين ومهاراتهم ووضع المنهج التعليمي المناسب لكل مستوى	٢٥٠،٠٠٠
	٥,٣ تسريع دخول الفاقد التربوي لبرامج التعليم بما في ذلك المهارات الحياتية والتشغيلية ٥,٣,١ تقييم عدد الفاقد التربوي ٥,٣,٢ تدريب عدد ١٨٠٠ مدرب للبرامج التعليمية ٥,٣,٣ توفير ٣٠٠٠٠٠ كتاب و معدات مدرسية لبرامج التعليم السريع	٤،٠٠٠،٠٠٠
	٥,٤ زيادة عدد الطلاب من قطاع الرعاة في التعليم الأساسي ٥,٤,١ توفير مدارس متنقلة لتعليم أبناء الرحل ٥,٤,٢ تقييم إحتياجات المدارس المتنقلة ٥،٤،٣ تنظيم حملات تسجيل في كل ولاية من الولايات الخمس	٨،٠٠٠،٠٠٠

الدعامة الثانية: الإعمار	الدعامـــــة الثانيـــــــة الإعمـــــــار	
	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	٥,٥ زيادة عدد التلاميذ خاصة الفتيات في مدارس الاساس والثانوي في كل منالولايا ت الخمس ٥,٥,١ توظيف مالا يقل عن ٥٠٠ معلماً ٥,٥,٢ دعم برنامج التغذية المدرسية (٧,٥ مليون دولار في العام) ٥,٥,٣ توفير الكتاب المدرسي لتعليم الأساس والثانوي	١٤,٠٠٠,٠٠٠
	٥,٦ تحسين مستويات الدخول للجامعات ٥,٥,١ تحديد إحتياجات الجامعات في الولايات الخمس و إعداد الميزانية وتنفيذ الخطة	٢٥٠,٠٠٠
	٥،٧ تطوير إدارات التعليم الولائي ٥,٧,١ تدريب ما لا يقل عن خمسين كادراً تعليميا من وزارات التربية (عشرة من كل ولاية) في مجال إدارة المشاريع و التعليم والإدارة و المراقبة ٥,٧,٢ توفير الدعم الفني و البحث العلمي و الإدارة المعرفية	٢٠٠,٠٠٠
	الهدف السادس: الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للعائدين	
	١,١ توفير الأمن و السلامة قبل و أثناء العودة لخمسين موقعا من مواقع العودة الطوعية وفقا لخطة السلطة االإقليمية ٦,١,٢ بناء مراكز شرطة في كل مواقع العودة	١,٥٠٠,٠٠٠
	٦,٢ معالجة مشكلات الأراضي في مواقع العائدين ٦,٢,١ تحسين نظام ملكية الأراضي و تقويته و معالجة مشكلات الملكية عن طريق دعم مفوضية الأراضي ٦،٢,٢ إجراء التقييم لتحديد الإرتباط الحالي ما بين نظام الحاكورة التقليدي و النظام الحديث لملكية الأراضي في الولايات الخمس ٦,٢,٣ وضع اليات فعالة لحل نزاعات الأراضي في الولايات الخمس ٦,٢,٤ بدء عمل لجنة حماية المحاصيل في مناطق العودة	١,٠٠٠,٠٠٠.
	٦,٣ توفير المعلومات للنازحين واللاجئين حول أوضاع مناطقهم الأصلية ٦,٣,١ القيام بجولات ميدانية لمناطق العودة المحتملة لتقييم الأوضاع و تفصيل أوضاع القرى وتحديثها ٦,٣,٢ عقد جلسات تشاورية مع العائدين في المعسكرات ومناطق التوطين بما في ذلك الشباب و النساء و ذلك لنشر المعلومات حول الحلول الدائمة	٢,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٤ إجراء تقييم لمعرفة من لديهم النية في العودة الطوعية ٦,٤,١ مسح لتقييم مناطق النزوح لدراسة نوايا من يرغبون في العودة مقابل من يرغبون في الإندماج محليا	١,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٥ تقديم مساعدات على المدى القصير للعائدين لدى وصولهم و يشمل: ٦,٥,١ الحزمة التي تقدم حال العودة: بعض الأطعمة وغيرها من المواد ٦,٥,٢ حزمة ما بعد العودة لدعم الدخل	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٦ الإندماج وتوفير الوثائق للاجئين في دولة تشاد	١,٧٥٠,٠٠٠
	٦,٧ تقديم الخدمات الأساسية في مناطق العودة ٦,٧,١ تحسين النظام التعليمي في مناطق العودة ٦,٧,٢ بناء المراكز الصحية ٦,٧,٣ تحسين مرافق المياه والصرف الصحي في مناطق العودة	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٨ تعزيز أنشطة ادرار و زيادة الدخل وسبل كسب العيش في مناطق العودة (ترتبط بانشطة برنامج الغذاء العالمي و ترقية القطاع الخاص و الزراعة والرعي و قطاع سبل كسب العيش الريفية)	٥,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٩ التدخل لمنع أمراض الايدز وصحة المرأة وفقا لخطة السلطة الاقليمية ٦,٩,١ بناء المراكز النسائية وتوفير برامج التدريب والتوعية	٢,٥٠٠,٠٠٠
	٦,١٠ بناء قدرات السلطة الإقليمية و مفوضية اللاجئين و مفوضية العون الإنساني و حكومة السودان فيما يتعلق بالعودة و الإندماج و مشكلات البيئة الحضرية في الولايات الخمس	٧٥٠,٠٠٠

الدعامة الثانية: الإعمار	الدعامة الثانية الإعمار	
	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	الهدف السابع: تحسين البيئة الحضرية والحصول على أراض مخططة في المدن الكبيرة في دارفور	
	١,١ زيادة إمكانيات الحصول على أراض مخططة للسكن في المدن الكبرى في دارفور	٢,٢٥٠,٠٠٠
	٧,١,١ إنشاء إطار تنظيمي للمساحة يشمل المعايير والموجهات	
	٧,١,٢ إعداد ملف المناطق المكتظة بالسكان و غير المخططة	
	٧,١,٣ خرائط حديثة بالإضافة إلى خرائط إستخدامات الأراضي	
	٧,١,٤ إنشاء نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بالإراضي	
	٧,١,٥ توفير معايير معقولة لمساحات إستخدام الأراضي للمساكن الجديدة ومشاريع تنظيم السكن	
	٧,١,٦ دراسة إمكانيات المدن الكبيرة على إستيعاب النازحين	
	الهدف الثامن: التمتع بمنازل وخدمات حضرية عالية الجودة	
	١,١ تحسين جودة البيئة الحضرية	١,٠٠٠,٠٠٠
	٨,١,١ تقييم الإسكان الحضري في الولايات الخمس	
	٨,١,٢ تدريب واسع النطاق و وضع موجهات من أجل بناء منازل تتميز بالديمومة من خلال إنتاج مواد ثابتة	
	٨,١,٣ إنشاء شركات أو جمعيات تعاونية لإنتاج مواد بناء غير خشبية و بأسعار معقولة	
	٨,١,٤ تسهيل تمويل الأسر ذات الدخل المحدود لمساعدة أنفسهم و تطوير منازلهم	
	٨,٢ تحسين قدرات أأصحاب المصلحة من أجل الإستقرار و التطور	١,٠٠٠,٠٠٠
	٨,٢,١ إختيار مراكز الخدمات وتقييمها لخدمة القرى التابعة لها	
	٨,٢,٢ رفع مستوى الوعي بالأنشطة المتعلقة بالإسكان وحقوق الأرض والملكية	
	٨,٢,٣ التدريب على إستخدام تقنيات البناء المناسبة	
	٨,٢,٤ إنتاج الرسائل التوعوية و مواد التوعية التي يتم إنتاجها	
	٨,٢,٥ عقد الإجتماعات العامة وورش العمل	
	٨,٢,٦ التدريب على المهارات والأدوات المرتبطة بالإستقرار و التخطيط	
	إجمالي متطلبات الدعامة الثانية والأنشطة قصيرة المدى	**١٣٢,٩٠٠,٠٠٠**

Photo by Ariel Rubin/UNDP

الدعامة الثالثة الإنعاش الإقتصادي		
	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	الهدف الأول: تحسين البيئة التي تسمح بممارسة االأعمال التجارية وبناء قدرات المؤسسات	
	١,١ مراجعة الأطر التجارية وتقييم تأثيرها على أنشطة القطاع الخاص	٢٥٠,٠٠٠
	الهدف الثاني: إتاحة فرص العمل	
	٢,١ مراجعة إحتياجات التوظيف الحكومي و القطاع الخاص في الولايات الخمس	
	٢,٢ تقييم معاهد التعليم الفني وعقد سمنار في كل ولاية للتعرف على المهارات المطلوبة وتطوير المنهج	
	الهدف الثالث: إتاحة الحصول على الخدمات المالية	
	٣,١ تطوير إستراتيجية للتمويل الأصغر في دارفور بما في ذلك تقييم الإحتياجات (ملحوظة: المادة التاسعة عشر من وثيقة الدوحة لسلام دارفور تشترط على الحكومة المساهة ببعض رأس المال)	
	٣,٢ تدريب مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك جمعيات الإدخار و التوفير القروية وتطوير التوجيهات و تنظيم ورش العمل والتدريب و بناء القدرات	
	٣,٣ دراسة و تقييم بعض التشريعات البنكية في دارفور	
	٣,٤ تطوير إستراتيجية لعمليات الدفع والبنوك المتنقلة في دارفور	
	الهدف الرابع: تطوير السياسات الزراعية والرعوية والأطر التنظيمية والتجهيزات المؤسسية	
	٤,١ إجراء دراسات جدوى تنظيم ورش عمل إستشارية لصياغة وتناغم القوانين و التشريعات الزراعية و الرعوية والتجارية و معلومات السوق و تطوير الموجهات البيئية للولايات الخمس	٢٥٠,٠٠٠
	الهدف الخامس: تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي والحيواني	
	١,١ إعداد دراسات الجدوى، التقييم، مسوحات التربة، وإختباراتها لتطوير البنية التحتية وتقديم خدمات الدعم ٥,١,١ مسوحات، تقييم، دراسات جدوى لتحسين القدرة الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقنيات جديدة	٥٠٠,٠٠٠
	٥,٢ تدريب المزارعين، إعداد بحوث، تكوين مجلس الإرشاد الزراعي الإستشاري، شراء أجهزة حاسوب ومعدات وأثاثات لدعم وحدات الإرشاد الزراعي، تنظيم ورش تدريبية وتصميم مواد منهجية للمدارس الزراعية	٣٠٠,٠٠٠
	٥,٣ التقييم والتعاقد لشراء وتوزيع المدخلات الزراعية للولايات الخمس (تقاوي محسنة، أدوات زراعية، مضخات ري، معدات رش مبيدات ...الخ)	٥٠٠,٠٠٠
	٥,٤ مراقبة الآفات، مسوحات تقييم، دراسات، الإدارة الشاملة للافات، شراء الكيماويات ومعداتها، تنظيم الورش والتدريب	٢٥٠,٠٠٠
	٥,٥ تقييم مفصل و دراسات جدوى و تكاليف و تجهيز التعاقد لبناء وتاهيل اربعة خزانات (قولو وحلوف ورميلايا وكساب)	١,٠٠٠,٠٠٠
	٥,٦ بناء وتاهيل ٥٠ مرفقا من مرافق المياه لشرب للإنسان والحيوان خاصة في مناطق العودة ومناطق الرحل: – إنشاء موارد مائية مناسبة لشرب الإنسان والحيوان والزراعة مثل الخزانات والحفائر مع وجود وحدات لتنقية لمياه الشرب المخصصة للإنسان – إعادة تأهيل ١٠ مرافق مائية على طول خطوط مسارات الرحل	٣,٤٠٠,٠٠٠
	٥,٧ الدعم المادي (الكمبيوترات، الاثاثات، معدات المعامل وغيرها) الورش التدريبية لرفع الوعي، والبذور الزراعية وتكوين جمعيات محلية	٢٠٠,٠٠٠

الدعامة الثالثة الإنعاش الإقتصادي		
	الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى	**بالدولار**
	٥,٨ إجراء دراسات أداء، تقييم وتطوير المهارات و إستجلاب المواد التدريبية لتقوية المجتمعات	٦٠٠,٠٠٠
	٥,٩ مراجعة مشاريع التنمية الستة عشر الموجودة وفقا للفقرة ١٧٤ من المادة ٣١ من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإذا أثبتت جدواها فإنه يمكن إجراء دراسة جدوى لإحيائها	١,٠٠٠,٠٠٠
	الهدف السادس: تطوير سلسلة القيمة المضافة للرعي والزراعة وسبل كسب العيش	
	٦,١ إجراء دراسة جدوى ودراسات للسوق عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتكوين الجمعيات و جمعيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة و تقييم و تطوير بروتوكولات العمل التجاري و التدريب و إقامة الورش لتعزيز دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة و رفع الوعي	١,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٢ إجراء تحليل أداء مراكز البحوث الزراعية والرعوية الموجودة ودرسات جدوى لإنشاء خمس محطات بحوث جديدة في ولايات دارفور الخمس بالإضافة إلى المختبرات والوحدات المتحركة و تنظيم ورش العمل والمؤتمرات والتنسيق	١,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٣ تطوير و إطلاق إستراتيجيات لبعض سلاسل القيمة المضافة بما في ذلك التوسع في المنتجات غير الغابية في كل الولايات الخمس	٥٠٠,٠٠٠
	الهدف السابع: الادارة المستدامة لموارد المياه والارض والغابات	
	٧,١ .جراء دراسات وتقييم وتنظيم دورات تدريبية في .دارة الموارد الطبيعية والبدء في إنشاء المشاتل وشراء البذور والشتول بالإضافة إلى شراء معدات الإمداد للمؤسسات وتنظيم ورش عمل وسمنارات ٧,١,١ تنظيم حملات توعوية عن إدارة الموارد الطبيعية لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية	٧٥٠,٠٠٠
	٧,٢ إجراء تقييم مفصل ودراسات جدوى عن الأنجراف والسيطرة على البنية التحتية ٧,٢,١ التعرف على الأولويات وتحديد كلفتها ٧,٢,٣ تنفيذ الخطة المصادق عليها	٥٠٠,٠٠٠
	٧,٣ إجراء مسوحات للمواقع وتصميم خزانات متوسطة الحجم ٧,٣,١ التمويل الدائري التجريبي لصيانة و إصلاح هياكل مياه المجمعات السكانية و مصادر المياه الطبيعية ٧,٣,٢ التنسيق و المراقبة من قبل مجموعة عمل من قطاعات متعددة يتم تكوينها بعد مؤتمر تطويرإستراتيجيات إدارة الموارد المائية الشاملة ٧,٣,٣ مراقبة موارد المياه وتحسين بيانات إدارة مواقع حصاد المياه الأولية و وضع خطط و تصميم بناء قدرات ٧,٣,٤ ترقية قدرات المؤسسات: توفير تكنولوجيا المعلومات وتقييم القدرات وخطط رفع القدرات بما في ذلك مراجعة تكاليف الإنعاش والترتيبات المالية ٧,٣,٥ شراء تكنولوجيا المعلومات ومسجلات البيانات والغطاسات وقياسات الأودية و محطات الإرصاد الجوي و نظم تحديد المواقع الجغرافية و مراكز المعلومات	١,٥٠٠,٠٠٠
	٧,٤ إحياء الحزام الغابي ٧,٤,١ مسح وتقييم الحاجة لحزام غابي ٧,٤,٢ تطوير خطط لتحسين إدارة المشاتل والغابات ٧,٤,٣ تقليل الممارسات الضارة بالبيئة من خلال رفع الوعي وتطبيق القانون ٧,٤,٤ العمل الفعال لقطاع الإرشاد الغابي بالإضافة إلى برامج التدريب المطورة بو برامج التمويل الأصغر ٧,٤,٥ تبادل فني لتحسين إدارة المجتمعات المحلية للغابات	٩٠٠,٠٠٠
	٧,٥ بدء التعاون الإستراتيجي والتنسيق من أجل تحسين المراعي و إدارة المسارات و ذلك بالتعاون مع الحكومة و المجتمعات المحلية و الإدارات الأهلية والمجتمع المدني و الأكاديميين والامم المتحدة – إجراء دراسات ومشاورات ومراقبة وتقييم المشاريع الصغيرة والمتوسط و رفع الوعي	٤٠٠,٠٠٠

الدعامة الثالثة الإنعاش الإقتصادي		
الدعـــــامة الثالثـــــة الإنعـــــاش الإقتصـــــادي	**الأنشطة التأسيسية والأنشطة قصيرة المدى**	**بالدولار**
	٧,٦ التعاون الإستراتيجي و تنسيق إستهلاك الطاقة بالتعاون مع الحكومة و الأمم المتحدة و المجتمع المدني و الأكاديميين – إجراء دراسات ومشاورات –رفع الوعي، وتقوية المؤسسات. و تشمل الانشطة التالية: الطاقة البديلة ، الغاز المسال والتمويل الاصغر للطاقة والمواقد لتقليل إستهلاك الوقود، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧,٦,١ شراء تقنيات بديلة لماكنات صنع الطوب ٧,٦,٢ دراسة وتجربة صناعة الأسمنت	١,٠٠٠,٠٠٠
	٧,٧ نشر الوعي فيما يتعلق بحماية البيئة و إكتساب الخبرات الإدارية وبثها بين السكان وقادة الإدارة الأهلية ٧,٧,١ تنظيم ورش عمل و تدريب و تطويرخطط إدارة البيئة المجتمعية في كل الولايات ٧,٧,٢ تقوية المؤسسات لإدارة الموارد الطبيعية	٨٥٠,٠٠٠
	٧,٨ دعم المؤسسات البيئية على المستوى الولائي ٧،٨,١ بناء قدرات السلطات البيئية بصورة عامة و يشمل ذلك المشاركة و التمثيل والتنسيق والتخطيط الشامل	٤٠٠,٠٠٠
	٧,٩ تحسين حماية البيئة والإندماج الإجتماعي من خلال المناصرة ورفع الوعي– عرض الأفلام وتطوير الدورات التدريبية في الولايات الخمس	٢٥٠,٠٠٠
	٧,١٠ إنشاء لجنة تهتم بالبيئة الحضرية وترتبط بهيئة التخطيط العمراني و الادارة المتكاملة لموارد المياه بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة	٢٠٠,٠٠٠
	إجمالي متطلبات الدعامة الثالثة والأنشطة قصيرة المدى	**١٩,٠٥٠,٠٠٠**

إجمالي تكلفة الأنشطة التأسيسية و الأنشطة قصيرة المدى المطلوب حالياً

١٧٧,٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

آليـــــة التمـــويل
وهيكل إدارة اســتراتيجية تنمية دارفور

Photo by Albert González Farran/UNAMID

لقد نظرت الأمم المتحدة، والبنك الدولي وشركاء التنمية أثناء القيام بعملية اللجنة المشتركة لتقييم إحتياجات دارفور في خيارات لتنسيق وتمويل جهود الإنعاش وذلك إستنادا على تقييم الإحتياجات وسياقها والمشاورات الأولية مع النظراء وأفضل الممارسات والخبرات العالمية. هذا القسم يطرح الخطوط العريضة والمبادئ التوجيهية لأطر التنسيق المتكامل والتمويل لتنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور و لأجل مساعدة المجتمع الدولي على تنسيق الدعم ليتوائم مع أولويات إستراتيجية تنمية دارفور وحكومة السودان ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

١. الهيكل الاداري لإستراتيجية تنمية دارفور- إطار متكامل

التكامل الموصى به لهياكل تنسيق و تمويل جهود إنعاش دارفور أشار إلى أهمية وجود هيكل إداري شامل لجهود إعادة الإعمار و التنمية ، وإلى أهمية إعلاء سيادة الدولة والمساءلة المتبادلة، فضلا عن وجود نهج متماسك لطرائق التمويل. وتقوم هذه المبادئ على الدروس المستفادة من إنعكاسات جهود حالات الطوارئ المعقدة الأخرى (أنظر النص أدناه)..

الدروس المستفادة من التجارب الدولية لجهود الإنعاش

لقد أسفرت تجارب عمليات الإنعاش والتنمية المعقدة في مناطق مثل اتشيه نياس وأفغانستان وهايتي والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة، عن بعض الدروس الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند قيام الأطراف المعنية بالنظر في الخيارات المتاحة لتنظيم جهود إعادة الإعمار و التنمية في دارفور. ويمكن تجميع الدروس والتحديات الرئيسية تحت خمسة عناوين:

التماسك:

التداخل والإزدواجية والتشرذم هي أكبر التحديات عند معظم جهود الإنعاش والتنمية ويمكن أن تؤدي إلى تبديد الموارد وإلى مردودات متدنية. كما أنها تصعب على السلطات توفير القيادة – وهو متطلب مسبق للتماسك وإستدامة الإستثمارات إلى ما بعد مراحلها الأولية. إن الإلتزام الجاد والدافع إلى توحيد الجهود خلف إستراتيجية الدولة وضمن إطار عمل إدارة قوية أمر ضروري لجعل كل هياكل التنسيق ذات مصداقية وفعالة. ففي بلدان أخرى، ساعدت إتفاقيات المساءلة المتبادلة في أن يفتح المانحون والشركاء حسابات مشتركة.

إدارة التوقعات:

الكثير من مؤتمرات المانحين ترفع نسبة التوقعات لدى الجمهور والتي لا يتم الوفاء بها في كثير من الأحيان؛ إن التعهدات المالية غير الواقعية تجعل الأهداف المحددة غير قابلة للتحقيق، أو على الأقل بالسرعة المطلوبة. وهذا ما يتسبب في خلق عدم الرضا عن أدوات التمويل المعمول بها. إن الإتفاق على مؤشرات قليلة ومحددة عالية المستوى وواقعية للنجاح يمكن أن تساعد على إستدراج المجتمع الدولي، وعلى تحديد مستوى التوقعات المناسب لدى الجماهير وعلى التركيز على التمويل بشكل عملي. إن الإهتمام بالمرونة في ترتيبات التمويل أمر مهم أيضا، حيث أنها تساعد على توظيف الأموال في أنشطة الإنعاش المبكر بسرعة وسلاسة.

تحديد الأولويات:

ونظرا لضيق وقت الجداول الزمنية للإنعاش والتنمية، فإن تقييم وضع ما بعد الأزمة يميل إلى التركيزعلى الإحتياجات وليس على الإنجازات العملية. إن الخطوة الرئيسية – والوحيدة التي كانت تنقص تجارب الكثير من الدول – هي مسألة تحديد أولويات الإحتياجات المقدرة على أساس ايهما أكثر إلحاحاً، والأخذ في الإعتبار أيضاً بأيهما ممكن وأيهما غير ممكن التنفيذ، مع ضرورة النظر إلى حجم الإمكانيات الممنوحة و القيود المفروضة على التمويل. إن تحديد الأولويات عملية صعبة وسياسية، حيث يكون لكل من السلطات المحلية أو الأطراف الدولية الفاعلة أجندته وأولوياته الخاصة، والعنصر الحاسم في هذه العملية هو إعلاء سيادة وقيادة الدولة، في ظل المشاركة بمستوى عال.

الوضوح:

من المهم التاكيد على أن الجميع متفقون على أهمية توفر القدرات المؤسسية قبل تخصيص الأدوار وتصميم أساليب ترتيبات التمويل. وفي حين أن هناك العديد من الدروس عن تجارب البلدان الأخرى، إلا أن أحد أهم المسائل هو الإتفاق على المزايا النسبية المحلية للشركاء؛ والتي يتثنى من خلالها بعد ذلك تصميم ترتيبات التمويل والتنسيق العام لها.

معالجة التعقيدات:

بالإطلاع على الحالات القائمة حالياً لما بعد الأزمات من حيث الوظائف وآليات تمويل الإنعاش، إتضح بأن النموذج ثنائي نافذة التمويل له مردود أوسع لإحتياجات ما بعد الأزمة عن النموذج الأحادي. التعقيدات والتوترات الأساسية الموروثة من الكثير من حالات ما بعد إنتهاء الصراع تحتاج إلى معالجة:

(أ) كيفية مواجهة تحديات تعزيز مؤسسات الدولة وعمليات الحكم والمجتمع المدني على المدى الطويل في حين يتحتم في ذات الوقت

(ب) مواجهة الوفاء بالإحتياجات الأساسية قصيرة الأجل من الخدمات العامة وتلبية تطلعات المواطنين بتحسين مستويات حياتهم اليومية. لذا فإن قيام صندوقين منفصلين ومرتبطين من خلال هيكل إداري مشترك سيوفر مزيداً من المرونة والتماسك.

لا تمثل هذه القضايا عرضا شاملا لكل التحديات المعقدة حول جهود الإنعاش، إلا أنها مع ذلك، تساعد على التفكير بشكل أفضل عن منهج فعال لدارفور وعلى وجه الخصوص، الحاجة إلى ترتيبات إدارية قوية رفيعة المستوى تعمل على تكامل جهود العديد من الأطراف الفاعلة وتوفير رؤية واضحة عن الأولويات والنتائج.

بناء على ما تقدم فإنه قد تمت التوصية بإنشاء «مجلس دارفور لتنسيق برامج الإنعاش و إعادة الإعمار و التنمية» يعرف فيما بعد بإسم مجلس تنسيق دارفور (DCB)». وسيكون هذا المجلس بمثابة الهيئة الرقابية السياسية العليا التي يشارك في رئاستها ممثل على مستوى عال من حكومة السودان، السلطة الإقليمية لدارفور، دولة قطر و ممثل عن فريق الأمم المتحدة القطري بالسودان.

وبالإضافة للمقاعد الرئاسية المقترحة، سيتألف أعضاء مجلس الإدارة أيضاً من تمثيل متوازن من المانحين وأصحاب المصلحة. و في كل الأحوال يجب ألا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثمانية عضواً. و سيتم إتخاذ القرار النهائي بشأن تكوين المجلس بواسطة حكومة السودان و السلطة الإقليمية لدارفور و دولة قطر بالتشاور مع شركائهم.

وسيحصل المجلس على تفويض لتنسيق مختلف مكونات عملية الإنعاش. والتي الغرض منها هو: الحفاظ على التوفيق بين أنشطة إستراتيجية تنمية دارفور الممولة و أولويات المنطقة عموما والإشراف على تنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور، ودمج قنوات التمويل المختلفة، وبالتالي ضمان الاتساق والتمكن من حل القضايا الاستراتيجية أو الاختناقات التي تؤثر على تقدمها، وضمان تماسك التخطيط والرقابة وتبادل التقارير بين قنوات التمويل المختلفة. خصوصاً وأنها سوف تعمل على التأكيد بأن قنوات التمويل متناسقة بشكل جيد وأنه يسهل التعاون والتبادل الحر والسريع للمعلومات بين هذه القنوات بشكل جيد، وكما هو مطلوب. وسوف تتحمل مسؤولية تحديد التوجه الإستراتيجي لإستراتيجية تنمية دارفور من خلال السلطة رفيعة المستوى الممنوحة لها وقدرتها على الوصول إلى المعلومات. وسيقوم المجلس بتحديد أهداف وخطط العمل الشاملة لإستراتيجية تنمية دارفور، وضمان التوزيع المتوازن بناءً على الأولويات والتوزيع الجغرافي في دارفور والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات. لتتماشى مع إستراتيجية تنمية دارفور ومتابعة التقدم السياسي على صعيد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وسيتبادل المجلس بشكل منتظم المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية مع لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الدولية (IFC).

وسيجتمع المجلس بشكل نصف سنوي في الخرطوم، أو في مواقع أخرى حسب الضرورة. وستقوم أمانة المجلس بتعميم جداول الأعمال مسبقا، وكذلك المستندات الخاصة بالمعلومات الأساسية، بما في ذلك التحديثات المرحلية المنتظمة أو أوراق الموضوعات. وسيعمل المجلس على إعداد الترتيبات لتخطيط وتقييم الإستثمارات وآثارها أيضاً. وبوصفها "الوصي" على إستراتيجية تنمية دارفور فإنها ستعمل أيضا على ان تظل إستراتيجية دارفور متجددة بشكل دائم، وسيكون لها سلطة إجراء التحديثات اللازمة، كلما تطلب ذلك.

٢. آلية التمويل

تنص المادة ٣٢ من وثيقة الدوحة للسلام في دارفورعلى أنه: "نظراً إلى أن الموارد المالية والخبرة المطلوبة تتجاوز قدرة السودان، تطلب الأطراف من المجتمع الدولي المشاركة العاجلة والكاملة في هذه المبادرة والمساعدة على توفير الموارد والخبرة اللازمة والإسهام في تلبية الإحتياجات المحددة لهذه الغاية، عن طريق إنشاء صندوق إئتمان متعدد المانحين. وتقوم الجهة الإشرافية التي ينشئها المانحون وحكومة السودن بتحديد الإجراءات التشغيلية للصندوق. وتحدد الإجراءات التشغيلية للصندوق من قبل هيئة الإشراف التي ستنشأ من قبل الجهات المانحة وحكومة السودان".

ووفقا للمادة ٣٢ من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتحليلات الحالة في دارفور والدروس المستفادة من عمليات الإنعاش الأخرى، فقد تمت التوصية بإنشاء هيكل مالي يجمع بين التنسيق الجيد لمصادر التمويل المختلفة بالمرونة التي يتطلبها الشركاء للمساهمة في الجهود المشتركة. ويتيح الهيكل العام أربع قنوات متميزة لتوجيه مختلف مصادر التمويل ويضمن هذا في تفويض التنسيق الممنوح لمجلس تنسيق دارفور:

١. تنسيق التمويل الثنائي النوافذ، بالنسبة للجهات المانحة مع تفضيل هذه الطريقة
٢. التمويل الحكومي من خلال الميزانية العامة للدولة وصندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور (DRDF)
٣. تمويل الإستثمارات الخاصة، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للإستثمار في السودان
٤. "صندوق دارفور"، يقوم على نافذة من صندوقين أو ثلاثة صناديق إئتمانية متعددة المانحين تم تشكيلها بواسطة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وفقا للمادة ٣٢ من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

مصادر التمويل الثنائية:

بناء على قواعدها ولوائحها، قد يختار الشركاء دعم إستراتيجية تنمية دارفور بإبرام إتفاقات مساهمة مباشرة مع حكومة السودان أو شركاء التنفيذ المحددين. وفي هذا الخصوص، فأن عليهم

Photo by Albert González Farran/UNAMID

الإتفاق على الإلتزام بالإرتباط و والإسترشاد بالأحكام العامة وبهيكل تنسيق إستراتيجية تنمية دارفور، وضمان التنسيق بين القنوات المختلفة لصندوق تنسيق دارفور.

مصادر الاستثمار الخاص: وتأتي من المنطقة في المقام الأول، إن إستثمارات القطاع الخاص ضرورية للغاية لإنعاش دارفور. الإستثمار في دعم القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية، على سبيل المثال، يمكن أن يدعم خلق فرص عمل وزيادة الدخل وتوليد العائدات، وكذلك بخلق الطلب على الإستثمار العام في الطرق الفرعية، وتنظيم السوق وتشجيع الصادرات. إطار العمل المتكامل المقترح يهدف إلى توفير المساحة اللازمة بين القطاعين العام والخاص للحوار و التداول في أولويات الإستثمار، وسلسلة دوران القيمة المضافة وخلق فرص العمل، وإجراء دراسات الجدوى والتمويل. من الممكن عمل هذه الترتيبات بالإستناد على النظام الأساسي الحالي للترخيص والإستثمار وتحت مسؤولية المجلس الأعلى للإستثمار في السودان ودمج ذلك في صندوق تنسيق دارفور.

مصدر التمويل الحكومي: صندوق إعادة الإعمار (ضمن أمور أخرى مثل: إلتزام حكومة السودان إلى صندوق تنمية دارفور حسب المادة ٢١، والمخصصات المحددة لصناديق التمويل الأصغر والإيرادات، والخدمات الأساسية خارج نطاق الـFFAMC كما ورد في المواد ١٩ و ٢٠ و ٥٠ و ٥٤ من وثيقة الدوحة للسلام في ارفور، وكذلك المخصصات المحددة للصناديق الخاصة فضلاً عن برنامج النهضة الزراعية وما إلى ذلك) والمخصصات القطاعية / الولائية من الميزانية العامة للدولة للمشاريع التي تقع ضمن إطار إستراتيجية تنمية دارفور، على أن تدمج في آلية التنسيق العام لضمان التعرف على هذه الإستثمارات وأخذها في الإعتبار أبان إتخاذ قرارات التخصيص للقنوات الثلاث الأخرى.

صندوق دارفور:

هذا الصندوق المقترح سيعمل على الإستفادة من الخبرات التقنية المقدمة بواسطة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية، مثل وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية. عند تصميم هذا الصندوق تم الاخذ في الإعتبار التجارب الأخرى لجهود إعادة الإعمار الكبرى. وقد أتاح إستعراض الآليات التي إستخدمت في هايتي والعراق وإندونيسيا وجنوب السودان في تشكيل تلك الدروس

على النحو المبين في الجدول التالي.

١. استعراض النماذج المختلفة لنوافذ التمويل قدم بواسطة المجموعة التحضيرية التقنية التي عقدت في الدوحة في ٢١ مارس ٢٠١٣.

إستنادا إلى التجارب السابقة، يوصي أن يتم تكوين صندوق دارفورعلى نمط النوافذ الثنائية أو الثلاثية. وقد تم إختبار النموذج السابق وتنفيذه بنجاح من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في سياقات أخرى لأزمات ما بعد الصراعات وإستفادت من التقييمات الإيجابية ومستوى رضاء المانحين، خاصة وهو يوفر، أعلى مستوى من الوضوح من حيث المساءلة الإئتمانية البرامجية في سياق معين لمحفظة الإنعاش وإعادة الإعمار في وقت مبكر. كما يتيح المرونة التشغيلية المطلوبة ويوفر خيار الأداء على أساس مخصصات النوافذ المختلفة، وبالتالي خلق الحوافز الإيجابية. وعموما، فإن النموذج ثنائي النافذة يتمتع بإمكانات كبيرة لتحقيق أعلى مستوى من القيمة مقابل المال من بين الخيارات الأربعة التي تم إستعراضها.

وإستنادا إلى النموذج ثنائي النافذة، فإن الصندوق سوف يعمل كآلية شفافة وخاضعة للمساءلة لتعزيز تماسك وفعالية دعم الشركاء الدولين لتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وبالتنسيق الوثيق مع السلطة الإقليمية لدارفور وحكومة السودان. وسوف توفر وسيلة للحكومة والشركاء لترجمة الإلتزامات المالية التي قطعها المجتمع الدولي إلى نتائج إنمائية ملموسة.

يهدف الصندوق إلى زيادة الكفاءة والشفافية وتلمس الآثار المترتبة من إستثمارات المانحين على إستراتيجية تنمية دارفور عن طريق: تطوير التنسيق، وتقليص تكلفة التحويلات و توفيرالمعلومات و تكاليف التحرك وإدارة المخاطر المترتبة بعد الأزمة، والتوفيق بين الموارد التي تقف وراء الشراكة بين تلك البلدان والسودان. وهذا الترتيب سيعمل على زيادة وتوحيد التمويل وعلى توفير الرؤية السياسية، ويضفي الشرعية على عملية السلام بشكل عام.

سيقوم الصندوق بإستخدام هيكل للإدارة العامة مشابه لتلك التي إستخدمت بنجاح مع سياقات ما بعد الأزمة العراقية والإندونيسية. ويتطلب هذا وضع إطارات منفصلة ذات مواضيع مختلفة تدار بواسطة هيئات مختلفة، وفي هذه الحالة بواسطة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومبنك التنمية الأفريقي. هذا الترتيب يتيح للأطراف المانحة الخيار لإيداع مساهماتها عبر نوافذ محددة، طبقاً لأهدافها وعلى أداء كل نافذة. ومن الممكن أيضا أن يتم تبنى مثل هذا القرار بواسطة اللجنة التنفيذية لصندوق دارفور. نظام النوافذ الثنائية والثلاثية سيضمن عملية التكامل والتخصيص في إستراتيجية تنمية دارفور، والإستفادة من المزايا النسبية المختلفة بين المؤسسات المذكورة أعلاه. في ذات الوقت، ومن خلال آلية التنسيق الخفيفة لصندوق تنمية دارفور، يمكن إعادة تخصيصالأموال المناسبة بين النوافذ على أساس معايير الكفاءة والأداء، ووفقا لمصدر التمويل. هذه الآلية لديها القدرة على توفير الوسيلة الفعالة لضمان استمرارية التنفيذ المتوازن للأنشطة المحددة من قبل استراتيجية تنمية دارفور.

٣. صندوق درفور الإئتماني: التفاصيل وإجراءات الإنشاء

هذا القسم يحدد بمزيد من التفصيل ترتيبات صندوق دارفور، وعلى وجه الخصوص، كيفية إنشاء الصندوق، لبدء الأنشطة العاجلة التي ستلي مؤتمر الدوحة والتي سيكون صندوق دارفور عنصرا أساسيا فيها للتنسيق المتكامل ولإطر تمويل دارفور. ويستند مقترح هذا الصندوق على الترتيبات المماثلة في بلدان أخرى، حيث عمد مديري الصناديق الإئتمانية على إنشاء وإدارة نوافذ الصناديق الإئتمانية في إطار مشترك للإدارة. ومن خلال الممارسة العملية، فإن هذه النوافذ هي المعنية بالصناديق متعددة المانحين والحسابات (الصناديق الإئتمانية متعددة المانحين). إن الهيكل الإداري سيعمل عى ضمان أن التمويل الوارد من مصادر مختلفة سيحظى بتنسيق متماسك، وسيم الإشراف عليها بواسطة هيئة متخذي قرارت صندوق دارفور الإئتماني.

٣,١. إنشاء صندوق دارفور

ستتبع الأمم المتحدة والبنك الدولي إجراءات لإنشاء النوافذ التمويلية الخاصة بها ذات الصلة. ونظرا للحاجة الماسة لتنفيذ الأنشطة التأسيسية السريعة وقصيرة الأجل، التدابير الإضافية التي من شأنها تسريع البدء يمكن تضمينها خلال مراحل التفكير والتصميم.

الخطوات الرئيسية لإنشاء الصندوق

أولاً: إعداد إطار لبرنامج الصندوق: إستنادا إلى الرؤية الإستراتيجية المتفق عليها بين الأطراف المعنية الرئيسية (السلطة الإقليمية لدارفور / حكومة السودان والمانحين الرئيسيين والمنسق المقيم نيابة عن الأمم المتحدة)، تم وضع مظلة الشروط المرجعية للصندوق. وحدد هذا: الأهداف والغرض والمبادئ، و تنسيق الأدوار و وظائف صندوق دارفور، وأدوار و وظائف وكلاء الادارة / أمناء كل نافذة، والمناطق التي ستغطيها كل نافذة. وستكون الميزة الرئيسية للإختصاصات هي تقسيم العمل بين إطاري التمويل الثنائي أو الثلاثي النوافذ القائم على أساس المزايا النسبية للكيانات الإدارية المختلفة، كمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وبناء على إتفاق مبدئي قائم بين الطرفين، فإن تقسيم العمل بين النوافذ يحتاج إلى ضرورة البت فيه بين إثنين أو ثلاثة من الكيانات وبين السلطات السودانية. الشروط المرجعية أيضا تعرب عن إستراتيجية تمويل واسعة وإنتقالية، تحدد الموارد المختلفة التي من المتوقع أن تساهم بها الجهات المانحة لدعم تنفيذ صندوق دارفور. وسوف يتم تحديث إستراتيجية التمويل المشتركة لتمويل الصندوق بشكل متكرر بناء على التداول.

ثانيا: تطوير بنود و مرجعية الصندوق الإئتماني وبالرجوع إلى مذكرة تفاهم الأمم المتحدة/ والصندوق الإئتماني المقترحة بواسطة (البنك الدولي) وإستنادا إلى إستراتيجية التمويل المتفق عليها بين الشركاء الرئيسيين للصندوق ومكتب الصندوق الإئتماني متعدد المانحين والبنك الدولي، ستقوم الإدارة بإصدارمسودة إختصاصات النافذة ومذكرة تفاهم الأمم المتحدة لنافذة الصندوق الإئتماني وإقتراح الصندوق الإئتماني (TFP) لنافذة البنك الدولي، والتي ستبين الأولويات البرامجية، وهياكل الحكم، وترتيبات التنفيذ، وما إلى ذلك، لمراجعتها والموافقة عليها من قبل كل إدارة من إدارة الكيانات. أما بالنسبة للبنك الدولي، وإطار الصندوق الإئتماني متعدد المانحين فيتطلب المرجع موافقة الإدارة التنفيذية للبنك الدولي على مستوى المجلس، ونظراً للسياق الدارفوري العالي الوضوح فإن نافذة الأمم المتحدة تتطلب إبرام مذكرة تفاهم، من ذلك النوع الذي تم الإتفاق عليه بين منظمات الأمم المتحدة والأطراف المانحة في مجموعة الـ ٥٠- صندوق إئتماني متعدد المانحين الجارية حالياً، والتي تديرها الأمم المتحدة. إن منظمات الأمم المتحدة التي من المتوقع أن تقدم خدمات تحت نافذة الأمم المتحدة، سوف تبرم مذكرات تفاهم مع مكتب الصندوق الإئتماني والوكيل الإداري. وبالتوقيع على مذكرة التفاهم ستكون نافذة الأمم المتحدة قد أفتتحت رسمياً.

ثالثا: إتمام إبرام الإتفاقيات الإدارية مع الجهات المانحة: بالنسبة لنافذة الأمم المتحدة، سيتم إبرام الاتفاقية الموحدة الإدارية مع كل جهة مانحة ترغب في المساهمة عبر نافذة الأمم المتحدة. مع إتمام إبرام الإتفاقية الأولى، ستصبح نافذة الأمم المتحدة عاملة وستقوم اللجنة التوجيهية لنافذة الأمم المتحدة بعرض البرامج المقترحة وتخصيص الموارد للمنظمات المشاركة. لنافذة البنك الدولي، سيقوم البنك بتوقيع إتفاقية الإدارة مع كل جهة مانحة وسيطلب السداد عن طريق (Call of Funds). الإتفاقية الموقعة تحدد دور و مسؤوليات البنك، وكذلك حقوق المتبرعين والإلتزام بالتمويل. حيث أن كل أو جزء من الصندوق الإستئماني يقدم التمويل إلى أو لصالح مستلم خارجي، هناك أيضا إتفاقية المنحة بين البنك و بين كل مستفيد منها، هذه الإتفاقيات القانونية تحدد الأغراض والأنشطة التي يمكن أن تستخدم فيها أموال الصندوق الإئتماني، وحقوق وإلتزامات الأطراف في تلك الإتفاقيات.

٣,٢. بدء سريع بتدابير عالية

العديد من ترتيبات الصناديق الإئتمانية التي أنشئت مع قرب حلول عقد مؤتمرات المانحين البارزة ستواجهة فوراً بالضغوطات و من ثم عليها أن تثبت بأنها "نشطة". إن نجاح صندوق دارفور يعتمد على السرعة التي تبدأ بها كل نافذة من نوافذ الأمم المتحدة والبنك الدولي والبدء في تسليم، وخصوصا بالنسبة للأنشطة التأسيسية و السريعة المبينة في القسم الثالث. وتحقيقا لهذه الغاية، إبتكرت كلتا المؤسستين تدابير من شانها جعل قناة التمويل تعمل بشكل أسرع أمراً ممكناً.

لقد تم الآن إنشاء نافذة الأمم المتحدة، وسوف تكون جاهزة لإستقبال التبرعات طبقاً للتعهدات التي تقطع في مؤتمر المانحين

الدولي لدارفور في أبريل. سيتم تحديد النطاق البرامجي العام للنافذة ضمن الشروط المرجعية للصندوق الائتماني متعدد المانحين لإطار الأمم المتحدة، والتي سوف يتم اكمالها والموافقة عليها قبل انعقاد المؤتمر. وستبين الشروط المرجعية الخطوط العريضة للغايات والنطاق والأنشطة وترتيبات التنفيذ واساليب تنفيذ البرامج، بما في ذلك الرصد والتقييم، من أجل تحقيق النتائج المخطط لها. سوف تحتوي الشروط المرجعية على العناصر القياسية التي اتفقت عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية١ (على سبيل المثال وصف الترتيبات الإدارية ، والرصد والتقييم، ومراجعة الحسابات، وإعداد التقارير، والرؤية المشتركة والاتصالات، وما إلى ذلك).

نافذة البنك الدولي: إحدى الخيارات التي من شأنها ضمان التوصيل السريع للأموال للسماح للصندوق الإئتماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي، بتوسيع نطاق برنامج التمويل إلى دارفور. وبالنظر إلى أن الترتيبات الإدارية لأنشطة البرنامج بالفعل في مكان يمكن تسريع وقت البدء، والتي غالباً ما تكون مع أنشطة البنك الدولي أطول مما هو عليه مقارنة مع أنشطة الأمم المتحدة. ويقدم البنك بديلا للصناديق الإئتمانية من خلال توليد التمويل من الخارج .التمويل من الخارج يتأتى من خلال البدء، يمكن لتوليد التمويل من الخارج تقديم بعض الدعم المبكر والسريع لمخرجات محددة. توليد التمويل من الخارج هو أداة مبسطة لتلقي المساهمات الخارجية لدعم برنامج عمل البنك. يكون المبلغ في العادة أقل من ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، وهو الحد الأدنى لإنشاء الصندوق الإئتماني. و التمويل من الخارج هو الصك الموحد الذي يمكن إستخدامه للمساعدة في دعم نشاط واحد للبنك أو مخرجاته (كما هو محدد ضمن بنود إجراءات البنك) على مدى فترة زمنية أولية لا تتجاوز ٢٤ شهر بحد أقصى. وليس للتمويل من الخارج أي رسوم إدارية أو رسوم مبدئية. ولها معيار قانوني ثابت، ولا تقدم تقارير مالية إلى الجهة المانحة، ولا تتضمن جوانب برامجية أو يستخدم مقاييس مبسطة لقياس التقدم أو تقارير الإنتهاء. وتطبق عليه نفس قوانين وقواعد البنك في المشتروات والنفقات التي تطبق على الشركات المؤهلة بموجب ميزانية البنك.

بالإضافة إلى ما سبق، ما يلي ترتيبات التمويل القائمة والجاهزة للإستخدام لتوجيه الموارد إلى أنشطة إستراتيجية تنمية دارفور التأسيسية العاجلة: (الأول) صندوق دعم السلام و الاستقرار في مجتمعات دارفور وصندوق الاستقرار (الذي يحتاج إلى تنقيح الإختصاصات لإستيعاب المشاريع اتأسيسية و السريعة)، (الثاني) صندوق إعادة إعمار دارفور، (الثالث) وكالات الأمم المتحدة العاملة حاليا في دارفور، (الرابع) المنظمات غير الحكومية الدولية الموجود في دارفور.

٤. مراقبة وضمان ضبط الجودة

التجربة الصعبة التي مرت بها السياقات الأخرى تدل على أهمية وضع نظام قوي للتحقق من تنفيذ العمليات، فضلا عن إستدامة الإستثمارات. إن ضمان الجودة هو شرط ملح لنجاح تنفيذ إستراتيجية تنمية دارفور وللمساءلة بشأن إستخدام الأموال وإنشاء القدرات المستدامة في المؤسسات السودانية. لذا فإن مجلس تنسيق دارفور، بدعم من اللجان التوجيهية لكل نافذة، سوف يعمل على تأكيد ضمان وظيفة ضبط الجودة الشاملة في دارفور. إن ذلك سوف يعمل على ضمان تغطية أولويات إستراتيجية دارفور، وتأكيد أن التنسيق بين مختلف قنوات التمويل والمراقبة وتقديم التقارير تتم على أكمل وجه.

على مستوى الإستثمارات، فإن ضمان ضبط الجودة هو من مسؤولية صندوق دارفور. إن ميزة قنوات صندوق دارفور للتمويل، في هذا الصدد، هو أنه يوفر ضمان ضبط الجودة المؤسسية، التي يقوم بها جهاز فني معين، والذي يقوم برصد ومراقبة التقدم المحرز طبقاً لخطط عمل إستراتيجية تنمية دارفور المعتمدة، والموظفون الذين يعتبرون جزءاً من مستويات النوافذ والأمانات الفنية وموظفو إدارة الوكالات، وينص أيضا على توفيرتقارير المراقبة السابقة بأثر رجعي والمراقبة والتقييم أثناء التنفيذ، وبوضع الممارسات والمبادئ التوجيهية لإدارات الكيانات المختلفة.

في دارفور، ونظرا للتنفيذ والإشراف وتحديات السياق، يوصي هذا الإطار بضرورة وجود عامل التحقق المستقل (IVA) وأيضا أن ان يكون مقيما في الموقع. لذا فإن IVA سوف تقيم مكتباً لها ليلعب دوره في عملية التنمية.

لقد عملت هذه الوكالات في الأول من أجل زيادة ثقة الجهات المانحة في الإستفادة الفعالة وعن المسؤولية عن تصريف الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها يمكن أن تعمل كآلية لتقديم التقارير المفيدة بين الوكالات المانحة، والكيانات الإدارية والشركاء الحكوميين. ففي أفغانستان، تم التعاقد مع وكيل إشراف من قبل البنك الدولي لمساعدة البنك الدولي على الإشراف على أجزاء من البلاد لم تكن من قبل في متناول موظفي البنك الدولي. ومن خلال إستخدام هواتف GPS النقالة المزودة بالكاميرات، وأدوات المسح القياسية، تمكن الوكيل من توفير صور شاملة لحالة المشاريع

الفرعية بالموقع في جميع أنحاء البلاد على أساس ربع سنوي. وكان الوكيل يرفع تقاريره مباشرة إلى اللجنة التوجيهية للصندوق ، وبالتالي تشجيع نهج الشفافية والمشاركة في إدارة المخاطر.

موافقة وكيل الطرف الثالث بالشروط المرجعية لصندوق دارفور. وتشمل تلك الشروط على الأرجح جمع معلومات المراقبة التي تولد تحت قنوات التمويل المختلفة، والتحقق على الفور عن نتائج تنفيذ المشروع الشامل، ورصد التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف إستراتيجية دارفور حسب المجال المواضيعي والموقع الجغرافي، فضلا عن توفير مستودع للمعلومات من خلال مؤسسة وطنية. قد توفر الـ IVA أيضاً البيانات التفاعلية للخرائط الجغرافية المكانية التي تتيح لأصحاب المصلحة حرية الوصول والتقدم في جهود الإنعاش والتنمية لإستراتيجية تنمية دارفور. ونظرا لتكلفة هذه العمليات، فإن الـ IVA هي المفضلة والمشتركة بين جميع قنوات التمويل في دارفور.

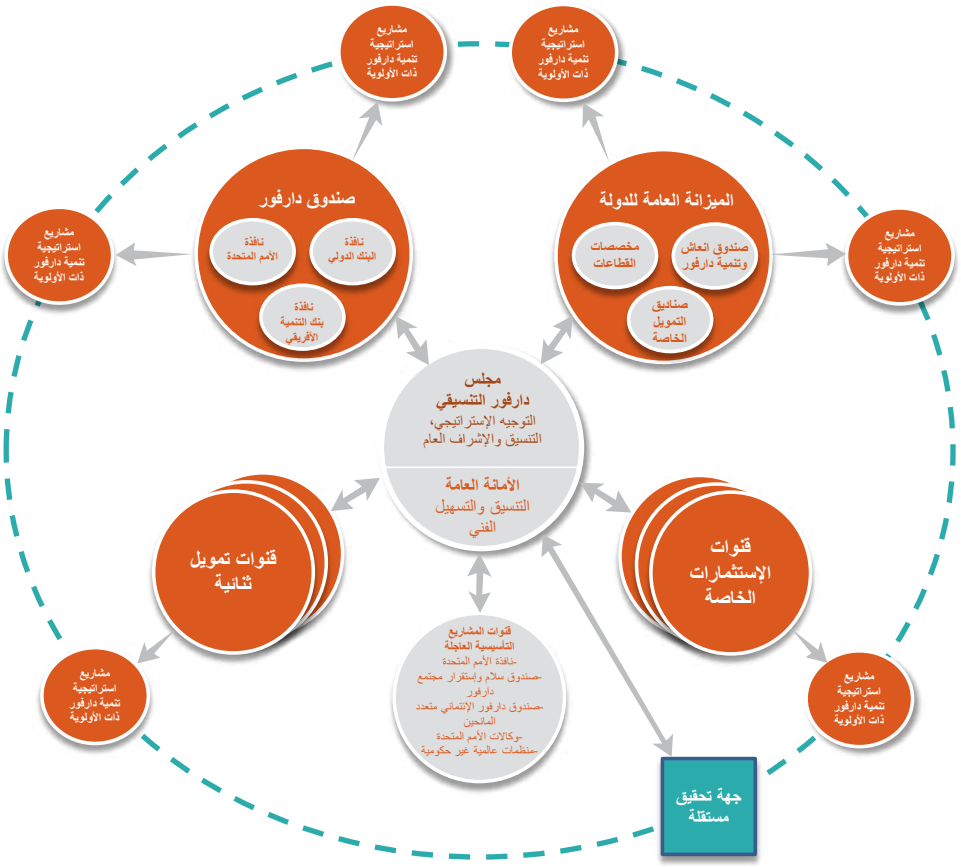

Photo by Albert González Farran/UNAMID

استنادا إلى المعلومات التي قدمها الوكيل، يمكن لسكرتارية صندوق دارفور تقديم معلومات عن رسم الخرائط لضمان التغطية الجغرافية والقطاعية لأولويات وأهداف إستراتيجية تنمية دارفور وإبلاغ المداولات التي تجري بشأن إستراتيجية تنمية دارفور عن مدى ما تم إنجازه.

٥. متابعة ما بعد المؤتمر

بعد المؤتمر، والإتفاق على الترتيبات المقترحة وصندوق تنسيق دارفورالمقترح، فإن المداولات والمشاورات مع الأطراف المانحة والحكومة يمكن أن تمضي قدما بشكل متوازي مع إنشاء صندوق تنسيق دارفور وصندوق دارفور. ولإنشاء الصندوق، فإن حكومة السودان والجهات المانحة المحتملة وكيانات إدارة (البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك التنمية الأفريقي) بحاجة للإتفاق على الشروط المرجعية للصندوق.

نموذج النافذة الواحدة		
صناديق متعددة المانحين قائمة بذاتهاحيث تنشأ من منظمة واحدة (إما الأمم المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية) تدار / يدار الصندوق، بالشراكة مع منظمات أخرى لتنفيذ المشاريع. (تجارب من هايتي، وأيش و جنوب السودان)		
النواحي الايجابية	النواحي السلبية	التقييم
هيكل إدارة واضح وبسيط فعال من حيث التكلفة في حالة التدخلات ذات الطبيعة والظروف المماثلة (على سبيل المثال: صناديق البنية التحتية، أموال المنظمات غير الحكومية لبناء القدرات، وما إلى ذلك).	أكثر تكلفة مع عدم وضوح المسؤوليات في حالة وجود محفظة تدخلات معقدة التي تتطلب أكثر من وكالة للقيادة / ممثل، مع عدم كفاية الرصد والمراقبة.	على ضوء محفظته المعقدة للغاية من حيث القطاعات والأنشطة، والتدخلات فإن النموذج الاحادي النافذة ينطوي على مخاطر الاختناقات التشغيلية، وعدم وضوح المسؤوليات وآخر الأمرتكاليف الإدارة العليا.
النموذج الثنائي والثلاثي النوافذ		
صندوق إئتمان متعدد المانحين ينشا بواسطة جهة واحدة مع هيكل بسيط للتنسيق مسؤول عن تخصيص اموال الصندوق إلى واحد أو عدة نوافذ تمويل، على أساس الأداء والقدرة الاستيعابية، المسبقة لتقسيم العمل على أساس المزايا النسبية. (تجارب من العراق وإندونيسيا)		
النواحي الايجابية	النواحي السلبية	التقييم
المزيد من الوضوح من حيث المساءلة الائتمانية والبرنامجية، وخاصة في حالة قطاع معقد وحافظات المشاريع؛ أقوى الرقابة والرصد، والمرونة أكثر التنفيذية؛ خيار على أساس الأداء المخصصات إلى ويندوز، وخلق حوافز إيجابية؛ الجهات المانحة لديها خيار للمساهمة في المجالات ذات الأولوية المحددة / القطاعات..	هيكل اداري أكثر تعقيداً قليلا ، حيث ان وظيفة الإطارين تاتي تحت سلطتهم وادارتهم الخاصة. وهذا يتطلب جهدا لتنسيق على مستوى "الصندوق" بين نافذتين من حيث التخطيط والرصد والإبلاغ.	يمكن للنموذج ثنائي النافذة الاستجابة على أوسع نطاق لاحتياجات ما بعد الأزمة، متيحاً التنفيذ بشكل كافي للمحافظ المعقدة. وبشكل عام، يتم تقييم القيمة مقابل المال بصورة أعلى بالنسبة لنماذج النوافذ الثنائية بسبب التدخلات التي تتم بشكل أكثر كفاءة، مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للصناديق.
النموذج المتعدد النوافذ		
حيث يتم إنشاء أكثر من ثلاث نوافذ، كل واحد منها تديره منظمات مختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف والفاو والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، البنك الإسلامي للتنمية، وغيرها.		
النواحي الايجابية	النواحي السلبية	التقييم
تقوم كل مؤسسة بادارة صندوقاً ائتمانياً متبعة نظامها الائتماني الخاص، متيحة أقصى قدر من المرونة للشركاء للمساهمة في موارد محفظة مشروع معين.	مخاطر عالية بسبب اللبس وارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة بالتخطيط والرصد والإبلاغ والتنسيق الشامل.	هذا النموذج لم يتم تجريبه حتى الآن وبالتالي، لا ينصح لدارفور.
نموذج النوافذ المواضعية		
تم إنشاء منافذ تمويلية مختلفة تعكس الركائز المواضيعية الثلاث لاستراتيجية تنمية دارفور		
النواحي الإيجابية	النواحي السلبية	التقييم
يمكن أن تتشارك النوافذ المواضيعية مع ركائز استراتيجية تنمية دارفور و / أو مع انشطتها لتبسيط الأهداف والتخطيط والرصد، فضلا عن التنسيق العام...	يحمل مخاطر تنفيذ غير متوازن للركائز الثلاث، ولا يسمح بتوزيع التدخلات على أساس المزايا النسبية لوكالات الإدارة. يجعل التنسيق أكثر صعوبة.	نظرا للحاجة إلى تنفيذ متوازن من الركائز الثلاث، فمن غير المستحسن استخدام هذا النموذج.